نشاطات الجمعية خلال عام ٢٠١٢

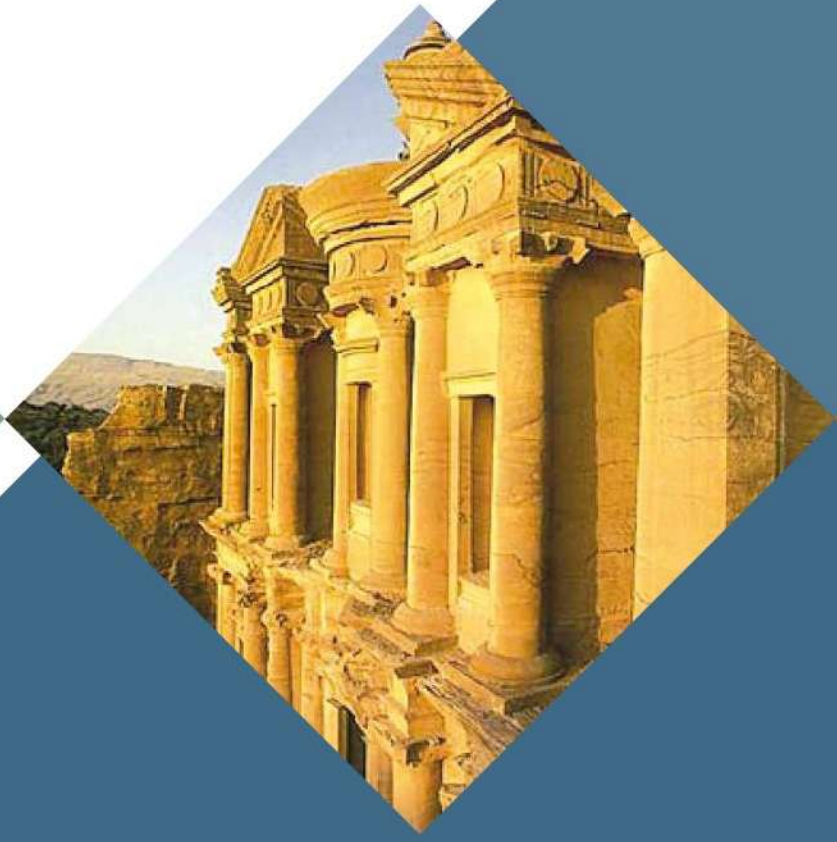

قامت الجمعية خلال عام ٢٠١٢ بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية عدة لقاءات وندوات وورش عمل ودورات تدريبية ومحاضرات خلال عام ٢٠١٢ حول موضوعات وقضايا تهم الجهاز المصرفي.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٢ مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. وفيما يلي نستعرض أبرز نشاطات الجمعية خلال العام ٢٠١٢.

أ - قضايا السياسة العامة

◆ مشروع «تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية»

عقدت جمعية البنوك بالتنسيق مع البنك المركزي الأردني اجتماعاً للبنوك الأعضاء بحضور مندوباً عن البنك المركزي الأردني لمناقشة مشروع تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية وذلك يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٨/٢٦. وبعد مناقشة جميع النواحي الواردة في مشروع التعليمات، تم الطلب من البنوك الأعضاء تزويد الجمعية بملاحظاتهم النهائية على مشروع التعليمات، ثم قامت الجمعية بتجميع تلك الملاحظات وتلخيصها من خلال مصفوفة تفصيلية بالبنود الواردة في مشروع التعليمات وملاحظات و /أو اقتراحات البنوك عليها، ومن ثم تم إرسال تلك الملاحظات للبنك المركزي الأردني والذي قام بأخذها بعين الاعتبار عند إصدار التعليمات بشكلها النهائي.

ب – اجتماعات لجان الجمعية

◆ البنوك تشكل لجنة تأسيسية لشركة الاستعلام الائتماني

شكلت البنوك لجنة تأسيسية لشركة الاستعلام الائتماني برئاسة مدير عام بنك الاتحاد ناديا السعيد وعضوية مدير عام بنك القاهرة عمان كمال البكري وممثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خالد الهدهد وممثل قطاع التمويل المصغر منى سختيان ومدير عام بنك المال الأردني هيثم قمحية ومدير مكتب مؤسسة التمويل الدولية الدكتور أحمد عتيقة.

وأكد رئيس الجمعية مروان عوض أن الدور المناط بالجمعية تنسيقي فقط وليس تنفيذي أو إداري أو قانوني، وأستعرض أهم الخطوات التي اتخذتها الجمعية للمساعدة على تأسيس شركة الاستعلام الائتماني بما في ذلك إجراء دراسة مقارنة بين الأردن وبين دول أخرى، وعقد مجموعة من الاجتماعات مع الجهات ذات العلاقة ومع البنك المركزي.ونوه إلى الدور الكبير الذي تضطلع مؤسسة التمويل الدولية IFC للمساعدة في تأسيس شركة الاستعلام الائتماني. وأشار عوض إلى صدور قانون المعلومات الائتمانية والنظام الخاص بتنفيذ القانون، الأمر الذي يشكل إطاراً تشريعياً واضحاً ومتكاملاً لإنشاء الشركة، مؤكداً أن البنوك منفتحة على الجميع وأنه لا يوجد احتكار للشركة من قبل البنوك وبأن القانون يسمح لأي جهة بطلب ترخيص لإنشاء شركة استعلام ائتماني. كما أكد الرئيس أن المساهمات المقترحة في الشركة هي مبدئية وأولية وجميعها من الممكن تعديلها، إضافة للتأكيد على أن الجمعية في تأسيس شركة الاستعلام الائتماني سينتهي بعد الاتفاق على تشكيل اللجنة التأسيسية للشركة، لافتاً إلى أن الجمعية قامت مسبقاً بالإعلان عن طلب اهتمام للشركات العالمية ذات الخبرة في موضوع الاستعلام الائتماني، وقد تلقت الجمعية ٩ طلبات اهتمام وهي محفوظة لتقوم اللجنة التأسيسية بمراجعتها حال تشكيلها.

وأشارت رئيسة اللجنة الفنية التنفيذية ناديا السعيد إلى أهمية شركة الاستعلام الائتماني ودورها الكبير وانعكاسات توفر خدمة الاستعلام الائتماني على المخاطر والائتمان مشيرة لضرورة أن تكون تكلفة خدمة الاستعلام منخفضة وتنافسية حتى لا تنعكس في النهاية على زيادة التكلفة على العملاء. وأكدت السعيد أن الخدمات المتوقع أن تقدمها الشركة لا تنحصر في تقديم خدمة الاستعلام فقط وإنما من الممكن أن تقوم الشركة بتطوير خدمات أخرى مثل تقديم خدمة النقاط الائتمانية. وأشارت السعيد إلى أن الخطوة الأولى لإنشاء شركة استعلام ائتماني هي الاتفاق المبدئي على المساهمة في الشركة ومن ثم يتم ترخيصها من وزارة الصناعة وتشكيل لجنة المؤسسين، وبعدها تقوم اللجنة باستكمال إجراءات التأسيس بما في ذلك يتم المفاضلة بين العروض التي تم الحصول عليها من الشركات العالمية، وعمل وثيقة عطاء والتي تتضمن على الشروط المرجعية بما في ذلك نطاق الخدمات والخبرات السابقة ونموذج التسعير الذي يحقق أقل أسعار ممكنة.

وبينت أن المطلوب حالياً من الحضور هو تأكيد رغبتهم في المساهمة في الشركة وأن يقوموا بالتصويت على تشكيل لجنة المؤسسين التي ستقوم بفتح العروض وتحديد الخطوات اللاحقة بما في ذلك تعيين مستشار قانوني.

واستمزج عوض آراء الحضور لتأكيد رغبتهم في المساهمة في الشركة، حيث بينت شركة ضمان القروض تأكيدها على المساهمة في الشركة، وبالنسبة لشركات الاتصالات وشركات الكهرباء فقد عبروا عن حاجتهم لبعض الوقت لتأكيد المساهمة. واقترح عوض أن تتكون اللجنة التأسيسية للشركة من نفس أعضاء اللجنة الفنية التنفيذية مع أخذ الاعتبارات القانونية بالاعتبار. وأكد عوض أن الأسماء المقترحة هي مؤقتة وقابلة للتعديل بعد تأكيد المساهمة من كافة الجهات.

من جانبها، بينت السعيد أن المطلوب في الوقت الحالي هو الحصول على تأكيد المساهمة من الأطراف التي ترغب في المساهمة في الشركة، والموافقة على تفويض اللجنة التأسيسية للقيام بالمهام التالية:

أ. تعيين مستشار قانوني ومحامي للبدء بإجراءات تسجيل الشركة والقيام بالأعمال القانونية اللازمة.

ب. تعيين (IFC) مستشاراً فنياً وخبيراً للمراحل القادمة لتسجيل الشركة.

ج. دراسة رسائل الاهتمام المرسلة من قبل الشركاء الاستراتيجيين والمفاضلة بينهم.

د. إعداد شروط العطاء الذي سيرسل إلى الشركات في ضوء البند (ج/٢) بالتعاون مع IFC.

ه. مفاوضة المتقدمين للعطاء للوصول إلى تسمية الشريك الاستراتيجي الفائز بالعطاء وبالتعاون مع IFC.

و. الانتهاء من مسودة الاتفاق النهائي بين للشراكة والتشغيل وعرضها على المساهمين للموافقة.

ز. تسجيل الشركة بصيغتها وشروطها النهائية وفقاً لاتفاقية التشغيل والمشاركة المشار إليها أعلاه في البند (و) وأخذ الموافقات اللازمة.

وأشارت إلى أنها ستقوم بإرسال الصيغة الخاصة بتأكيد المساهمة والتفويض بعد التشاور مع كمال البكري، ليتم إرسالها إلى جميع الجهات المعنية.

◆ تشكيل لجنة لوضع خطة إستراتيجية لجمعية البنوك

شكل مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، لجنة من المجلس لوضع خطة إستراتيجية جديدة للجمعية وذلك بعد مناقشة مستفيضة لما تم انجازه من الخطة التنفيذية للجمعية للأعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٢.

وتم تشكيل اللجنة برئاسة باسم خليل السالم رئيس مجلس إدارة الجمعية وعضوية رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك الأردن شاكر فاخوري ومدير عام البنك التجاري الأردني مهدي علاوي ومدير عام بنك الإسكان للتجارة والتمويل عمر ملحس ومدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح. وقد عقدت اللجنة اجتماعها الأول بتاريخ ٢٠١٢/٤/٩ .

◆ السالم يترأس عدة اجتماعات لفريق العصف الذهني لمناقشة مواضيع التدريب والتطوير والدراسات في جمعية البنوك

ترأس باسم خليل السالم رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك يوم ٢٠١٢/٥/١٤ اجتماعاً لفريق عمل العصف الذهني الذي ركز على محاور التطوير والتدريب والأبحاث والدراسات والدفاع عن مصالح البنوك الأعضاء.

حيث ناقشت اللجنة موضوع التدريب وأشارت إلى أن معهد الدراسات المصرفية لا بد أن يقوم بتطوير البرامج التي يقدمها، وترتيب لقاء مع مدير المعهد لمناقشة الخطط التدريبية الحالية والمتوقعة وتزويد المعهد بالاحتياجات التدريبية لدى البنوك حتى يقوم بتصميم البرامج التي تناسبها. وفيما يتعلق بمحور الدفاع عن مصالح البنوك الأعضاء، أكد السالم أن مراجعة التشريعات المصرفية ذات العلاقة أمر ممكن ومرحب به من قبل البنك المركزي الأردني والذي تعهد بدراسة أية ملاحظات تبديها البنوك. وأكد السالم ضرورة أن تتفق أية تعديلات ممكن إجراءها مع متطلبات المرحلة وأن تنعكس على أداء الاقتصاد الكلي في المملكة وان تكون البنوك شريكة في مجلة البنوك بحيث تقوم بنشر دراسات لها في المجلة. واقترح فريق العصف الذهني إجراء تقييم شامل للبنوك العاملة في الأردن، للوقوف على نقاط القوة والضعف ومعرفة التحديات والفرص التي تواجه القطاع المصرفي، وإعداد دراسات على المستوى الجزئي تغطي احتياجات البنوك بمواضيع محددة يتم اقتراحها من قبل اللجنة المشكلة لهذه الغاية. واتفقوا على أن يقوم كل عضو في فريق العمل بإعداد تقييم مبدئي نابع من واقع وتطلعات بنكه

ليتم في الاجتماع المقبل ومناقشتها، مؤكدين على وجود اتفاق كبير بين البنوك بهذا الشأن، فيما تم الطلب من مندوب بنك المؤسسة العربية المصرفية نور جرار إعداد وثيقة لبيان الاحتياجات التدريبية للبنوك المشاركة في الاجتماع كعينة تمثل احتياجات باقي البنوك. وكانت الفريق قد عقد اجتماعاً يوم الأحد ٢٠١٢/٥/٦ برئاسة السالم وحضور مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح ومدراء الدراسات والتخطيط في البنوك الأعضاء، لمناقشة أهم المرتكزات التي ينبغي أن تركز عليها خطة الجمعية الإستراتيجية في الفترة المقبلة والتي من شأنها الارتقاء بالقطاع المصرفي وزيادة تنافسيته مع القطاعات المصرفية في الدول المجاورة.

وتوصل الاجتماع إلى ضرورة تشكيل مجموعة عمل مصغرة من البنوك لبحث المواضيع الأساسية المطروحة مع الترحيب بأي شخص من البنوك الأعضاء للمشاركة في مجموعة العمل هذه.

◆ جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لمدراء التدريب والموارد البشرية في البنوك ومعهد الدراسات المصرفية

نظمت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٠ اجتماعاً ضم مدراء التدريب والموارد البشرية في البنوك الأعضاء ومعهد الدراسات المصرفية بهدف اطلاع معهد الدراسات على الاحتياجات التدريبية للبنوك. وحضر الاجتماع السيدة ناديا السعيد نائب رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن والدكتور عدلي قندح مدير عام الجمعية والدكتور رياض الهنداوي مدير عام معهد الدراسات المصرفية.

وأفتتح الدكتور عدلي قندح الاجتماع بالترحيب بالحضور مبيناً أن أهمية الاجتماع تأتي من أن العلاقة بين جمعية البنوك ومعهد الدراسات المصرفية علاقة تعاونية تهدف إلى معرفة المنظور الاستراتيجي للبنوك لتطوير خدمات المعهد بما يتناسب مع احتياجات القطاع المصرفي. وبين الدكتور قندح أن المعهد بإدارته الجديدة بصدد وضع خطة إستراتيجية جديدة للمعهد لتطوير نشاطاته لذلك جاء قرار مجلس إدارة جمعية البنوك بعقد هذا الاجتماع للاستماع لملاحظاتهم.

وأكد الحضور خلال الاجتماع على ضرورة تشكيل لجنة مصرفية دائمة من البنوك تجتمع بشكل دوري مع إدارة المعهد بهدف إبقاء المعهد على اطلاع دائم على الاحتياجات التدريبية للبنوك واهم البرامج التدريبية المطلوبة. واقترحوا أن يتم تعيين ضابط ارتباط من كل بنك لتسهيل التعاون والتنسيق مع المعهد.

وشدد الحضور على ضرورة أن يتم تحديد الاحتياجات التدريبية حسب التخصص وحسب المنصب الإداري والفئة الإدارية وأن يتم اعتماد برامج تدريبية لجميع المستويات الوظيفية وبالتالي يسهل إمكانية ترشيح الموظف للبرنامج التدريبي أو تقييمه.

وأشاروا في الاجتماع إلى أهمية إيجاد آليات تقييم متخصصة تهدف إلى تقييم مدى استفادة الموظفين من البرامج التدريبية والتي أبرزها البرامج التدريبية الخاصة بالمواضيع التقنية المصرفية المتخصصة تعتبر ناجحة ومطلوبة حيث أن اغلب المحاضرين هم من الأكفاء في القطاع المصرفي الأردني.

وفيما يتعلق بالبرامج التدريبية الخاصة بال (Soft Skills) فقد أبدى الحضور استياءهم من تلك البرامج لعدم تطورها ومواكبتها للتحديث، وأن البنوك تفضل المشاركة من خلال مراكز تدريبية منافسة وذلك لما يلمسوه من تقدم في نوعية وطريقة التدريب مقارنة مع معهد الدراسات المصرفية.

وأبرزوا ضرورة التوسع بالبرامج الأكاديمية المتخصصة والمتعلقة بالقطاع المصرفي وخصوصاً شهادات الدبلوم والشهادات المهنية الإسلامية، وان يتم منح هذه الشهادات الاعتماد المطلوب مما يساعد في تحسين تلك البرامج وتحديثها، وذلك بالاستفادة والاطلاع على تجربة معهد الدراسات المصرفية لدولة البحرين لما له سمعه طيبه في هذا المجال. وطالب المجتمعون بعمل اتفاقيات تعاون مع مراكز عالمية بحيث يتم من خلال هذا التعاون طرح المواضيع المهمة والجديدة على الساحة، وضرورة أن يتم استقدام مدربين عالميين لديهم الكفاءة لتدريب موظفي البنوك لأهم المواضيع البنكية، والتأكيد على فكرة تعاون البنوك مع معهد الدراسات المصرفية لعقد برنامج تدريبي عالمي اقتداءً بفكرة بنك الأردن مع معهد الدراسات المصرفية بالتعاون مع Euro Money، مما يساهم في توزيع الكلف على البنوك.

وشددوا على أهمية أن يكون التقييم في أول يوم من أيام البرنامج التدريبي وآخر يوم، وذلك للعمل على تحسين أية سلبيات تم ملاحظتها ولأخذ آراء عامة حول ايجابيات وسلبيات البرنامج التدريبي، والاهتمام بتوفير قاعات تدريب مجهزة بأفضل المعدات التدريبية وخلق جو تدريبي مريح، حيث أن القاعات الموجودة حالياً قديمة ويلزمها الكثير من التحديث والتعديل، مع التأكيد على ضرورة أن يتعاون المعهد مع البنوك من حيث اختيار الساعات التدريبية المناسبة لكل بنك وحسب طبيعة عمله.

وأبدى الدكتور الهنداوي اهتمامه بكافة الملاحظات الواردة ودراسة تضمينها في الخطة الإستراتيجية المقبلة منوها إلى نية المعهد عقد اجتماع للبنوك في شهر تشرين الثاني ٢٠١٢ لاطلاع البنوك على خطة المعهد للسنوات المقبلة.

ج - الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية

أ. ورش العمل:

عقدت جمعية البنوك في الأردن عددا من ورش العمل نجملها فيما يلي:

◆ جمعية البنوك تنظم ورشة عمل بعنوان قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا)

نظمت جمعية البنوك الأردنية بتاريخ ٢٠١٢/٣/٤ ورشة عمل بعنوان «قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا)» بالتعاون مع ديلويت اند توش، وتناولت الورشة المتطلبات الواجب على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تطبيق هذا القانون تنفيذها قبل سريان القانون مطلع عام ٢٠١٤. وحضر الورشة ممثلون عن البنوك والبنك المركزي الأردني وديلويت الأردن.

وقال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض أن قانون الامتثال بالضرائب المفروضة على الحسابات الخارجية (فاتكا) الذي صدر خلال العام ٢٠١٠ يتطلب من المؤسسات المالية غير الأميركية تزويد مصلحة ضريبة الدخل بمعلومات مفصلة حول المواطنين الأميركيين الذين يمتلكون حسابات خارج الولايات المتحدة الأميركية. وأضاف ان وزارة الخزانة الأميركية ومصلحة ضريبة الدخل أصدرتا بتاريخ ٢٠١٢/٢/٨ مسودة غير نهائية للتعليمات والتشريعات المقترحة والتي تقدم خريطة طريق أوضح للمؤسسات المالية غير الأميركية لتطبيق هذا القانون، مبيناً أن الغرض من القانون هو تحديد دافعي الضرائب الأميركيين الذين يملكون أصولا مالية وحسابات خارج الولايات المتحدة الأميركية وذلك لضمان التزامهم بتسديد الضريبة المستحقة على هذه الأصول والحسابات.

وقال عوض أن المسودة أعطت صورة أوضح للمؤسسات المالية حول متطلبات تطبيق القانون حيث تم الأخذ بعين الاعتبار التعليقات والملاحظات العامة حوله وأبدت وزارة الخزانة الأميركية نية واضحة لتسهيل المتطلبات المقترحة لتطبيق هذا القانون بالنسبة للمؤسسات المالية. وأشار لترحيب المؤسسات المالية العالمية بموقف وزارة الخزانة الأميركية لتسهيل متطلبات التطبيق، منوها لضرورة أن تعيد المؤسسات النظر في نهجها الحالي لتنفيذ متطلبات القانون. وقال عوض أن المهمة لن تكون سهلة أمام المؤسسات المالية لأن ذلك يتطلب تغييرات في النظم والعمليات التشغيلية للمؤسسات المالية غير الأميركية وعلاقاتها مع العملاء، مع التأكيد على ضرورة عدم التأخر في تطبيق متطلبات القانون واتخاذ قرارات وخيارات إستراتيجية والعمل على تطبيق مدروس لمتطلبات تنفيذ القانون، مبيناً أن العديد من المؤسسات في العالم تراجع الآثار المحتملة للتشريعات المقترحة وتحاول التأكد من التكاليف المحتملة والموارد اللازمة لتمكينها من الامتثال بتلك التشريعات، بما في ذلك مراجعة تفصيلية على مستوى وحدات الأعمال للتأكد من الأعباء الضريبية للعملاء الأميركيين، والقدرات الحالية للإجراءات والنظم لتحديد المواطنين الأميركيين وتوثيقهم. ولفت عوض إلى أن الالتزام بتطبيق القانون سيؤثر على العمليات الحالية لفتح الحسابات وأنظمة معالجة المعاملات وإجراءات «اعرف عميلك» التي تستخدمها البنوك الأجنبية، إضافة لحاجة مسئولي الامتثال لتقييم الأثر المحتمل لهذه التعليمات ووضع خطة لإدارة ومعالجة أي مخاطر محتملة متصلة بعدم الامتثال لأحكام هذا القانون.

وقدم مندوبا ديلويت اند توش الشرق الأوسط علي كاضمي وعمر حميد شرحا تفصيلياً عن تطورات تطبيقات قانون الامتثال ومتطلباته وخريطة الطريق للالتزام به، وأكدا على اهتمام المؤسسات المالية الكبرى في العالم بتطبيقات القانون، منوهين إلى أن دوتشه بنك طلب من البنوك المراسلة معه حول العالم تحديد موقفها من القانون ليقرر وقف التعامل مع اي بنك او مؤسسة مالية لن تطبق القانون. وبينا أن القانون يتطلب إبلاغ مصلحة الضرائب الأمريكية عن أية تحويلات أو عمليات بيع أو دخل يتحقق لأي مواطن أمريكي يعمل أو يقيم خارج الولايات المتحدة واقتطاع نسبة الضريبة ٣٠٪ لصالح الحكومة الأمريكية. وأجاب خبراء ديلويت على أسئلة مندوبي البنوك حول التفاصيل الفنية والقانونية.

◆ جمعية البنوك تنظم ورشة تدريبية حول تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية

نظمت جمعية البنوك ورشة تدريبية متقدمة في مجال تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة ١٠-٢٠١٢/١٢/١٢ بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

وقال مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح أن موضوع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بدأ يحظى باهتمام كبير خلال السنوات القليلة الأخيرة من قبل الجهات الحكومية والمصرفية والمؤسسات الدولية لدوره في الإسهام بالتنمية الاقتصادية، مبيناً أن الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تشكل ٩٨٪ من عدد الشركات والمؤسسات في الأردن وتوظف نحو ٦٥٪ من القوى العاملة

وتسهم بنحو ٤٠-٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي نفس الوقت فإنها تعاني من مشكلة ضعف الوصول إلى مصادر التمويل حيث لا يتجاوز حجم الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ١٠٪ من إجمالي علميات التمويل السنوية، مشيراً إلى وجود مبادرات محلية ودولية لمعالجة مشكلات التمويل لهذه المؤسسات وتسهيل وصولها إلى مصادر التمويل في القطاع المصرفي التي تمثل نحو ٩٥٪ من عمليات التمويل الإجمالية.

وشكر مدير عام الجمعية مؤسسة التمويل الدولية ممثلة بالدكتور أحمد عتيقة على التعاون المثمر مع الجمعية والقطاع المصرفي بشكل عام، منوها أن برنامج الورشة يسلط الضوء على أدوات تطوير قطاع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

من جهته قال الممثل المقيم لمؤسسة التمويل الدولية الدكتور أحمد عتيقة أن التعاون بين المؤسسة وجمعية البنوك لتنظيم هذه الورشة للعاملين في البنوك يكتسب أهمية في تسليط الضوء على الإستراتيجية الوطنية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن. وأشار عتيقة إلى الانجازات التي حققتها مؤسسة التمويل الدولية في مجال توفير بيئة مناسبة لعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة وحصولها على التمويل التي تعد من أهم القطاعات على مستوى الاقتصاد الوطني. وقال إن المؤسسة عملت على مساعدة الحكومة في تطوير بيئة تشريعية داعمة للتمويل الصغير في الأردن من نواحي عديدة. وبين أن أول تشريع تم إصداره ومر في القنوات التشريعية هو قانون التأجير التمويلي والقانون الثاني هو قانون المعلومات الائتمانية الذي يعد مهم للبنوك والمؤسسات على السواء وخصوصا الشركات الصغيرة والمتوسطة والبنوك على حد سواء. وأشار إلى أن شركة الاستعلام الائتماني في طريقها إلى التأسيس حيث سيتم استقطاب مستثمرين لتأسيس أول شركة للاستعلام الائتماني في المملكة في الربع الأول من العام المقبل، وهو أمر مهم جدا للشركات الصغيرة والمتوسطة. وقال إن هناك مشروع قانون لاستخدام الأموال المنقولة ضمانا للدين، منوها إلى ان هذا القانون سيكون من أهم الأدوات التي تسهل عملية الوصول إلى مصادر التمويل. ويشارك في الورشة التدريبية التي تستمر ثلاثة أيام ٣٠ مصرفيا يمثلون دوائر تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والحسابات والتشغيل والمخاطر والائتمان في البنوك العاملة في المملكة. ويتناول الخبراء المحاضرون في الورشة، قمر سليم واندرو مكارتني وكليتوس جورجيو، موضوعات تتناول مداخل تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والنماذج المطبقة عالميا في هذا النوع من عمليات التمويل وإدارة دورة العميل في الشركات الصغيرة والمتوسطة وبناء الاستراتيجيات الخاصة بالتمويل الصغير والمتوسط وإدارة المخاطر الإقراض لها، والأنظمة الالكترونية وأنظمة المعلومات الداعمة والموارد البشرية العاملة في هذا النوع من التمويل.

◆ ورشة عمل «التسهيلات الائتمانية غير العاملة»

يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/٥/٧

◆ ورشة عمل تحديات الدفع الالكتروني و سبل تطويرها

٢٠١٢/٨/٢٧

ب. الدورات والبرامج التدريبية:

عقدت جمعية البنوك في الأردن عددا من الدورات والبرامج التدريبية خلال العام ٢٠١٢ حول المواضيع التالية:

◆ جمعية البنوك تنظم دورة تدريبية حول مخاطر الائتمان المصرفي

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان «المخاطر القانونية والمالية التي يواجهها الائتمان المصرفي وضماناته وطرق التعامل معها» خلال الفترة ٢١-٢٠١٢/٥/٢٣، حاضر فيها الأستاذ سالم الخزاعلة وشارك فيها موظفي دوائر الائتمان والتسهيلات والعقود المصرفية وائتمان الشركات وإدارة ومخاطر الائتمان ودوائر التدقيق والمراجعة الداخلية والدوائر القانونية في البنوك.

وهدفت الدورة لتعريف المشاركين بالجوانب العملية والإجرائية والقانونية المتعلقة بمنح الائتمان المصرفي المأمون وأساليب التأكد من ذلك وكيفية مواجهة المشاكل العملية والفنية والقانونية المرتبطة بالمخاطر الائتمانية، وتعميق معرفة المشاركين بالأحكام القانونية والعملية والإجرائية المتعلقة بإعداد وتوثيق العقود المصرفية المرتبطة بالائتمان المصرفي وتعديلها والأهلية القانونية لعملاء البنك في التوقيع على العقود المصرفية وتعديلها وإلغائها. كما هدفت إلى رفع كفاية العاملين في العمليات المصرفية ومنح الائتمان وإدارة العقود البنكية ومخاطر الائتمان وإدارات الائتمان من نواحي التعامل مع المخاطر القانونية والمالية المتعلقة بالائتمان المصرفي وأسلوب مواجهتها والتعامل معها. إضافة لتحفيز المشاركين على اكتشاف وتحديد النقاط التي يجب مراعاتها عند منح أو تجديد الائتمان المصرفي وحماية الضمانات المصرفية وبناء

قاعدة من النقاط المرجعية التي على البنك مراعاتها عند التعامل مع مخاطر ومشاكل الائتمان، وتوفير القدرة والمعرفة اللازمة للعاملين في مجال ائتمان الشركات على تقييم موقف البنك حيال الشركات عند حدوث خلل في توثيق حقوق البنك أو وقوع التعثر المالي والإداري وبناء الخطط اللازمة لذلك.

وغطت الدورة مجموعة من المواضيع تتعلق بالمخاطر القانونية والمالية التي يواجهها الائتمان المصرفي وضماناته وطرق التعامل معها، من حيث المخاطر المتعلقة بأسلوب وطريقة التعاقد والمعززات القانونية عند منح الائتمان المصرفي، والمخاطر المتعلقة بأسلوب وطريقة دراسة طلبات الائتمان وتحليلها، والمخاطر المتعلقة بالاحتيال والتزوير والتضليل التي يلجأ لها العملاء وكيفية كشفها ومعالجتها، وأسلوب تحليل البيانات المالية ومقارناتها والدلالات التي تشير إليها وأسلوب التعامل معها، والوثائق والمعززات المطلوبة لغايات التعاقد وأسلوب التعامل معها ودراستها والمخاطر المرتبطة بها. كما اشتملت على المخاطر التي تواجهها المصارف فيما يتعلق بالضمانات المصرفية سواء العقارية أو الأموال المنقولة أو الودائع أو الحقوق لدى الغير، أو حوالات الحق وكيفية التعامل معها وأساليب المتابعة والمراقبة على العملاء بعد منح الائتمان ووسائل المطالبة والتحصيل المأمونة، والجوانب الإجرائية والعملية والقانونية التي يجب على البنك مراعاتها في إعداد وتوثيق عمليات منح الائتمان المصرفي وتوقيع العقود المصرفية وتجديدها وتنفيذها وإنهائها.

◆ جمعية البنوك تنظم برنامج تدريبي بعنوان الحوكمة في البنوك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون برنامجاً تدريبياً حول الحوكمة وإدارة المخاطر في البنوك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية وذلك خلال الفترة ٢٥-٢٠١٢/٦/٢٦. واستهدف البرنامج أعضاء مجالس الإدارة والإدارات العليا في البنوك العاملة في المملكة، وركز على موضوعات تتعلق بالحكم الجيد في البنوك وإدارة المخاطر والامتثال، ومراجعة الحسابات، والحوكمة في المؤسسات المالية وتعزيز البيئة الرقابية.

وقال مدير الخدمات المالية وإدارة المخاطر في ارنست ويونج في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الدكتور سياندیب سيرفاستافا، المحاضر في البرنامج أن البرنامج يسعى إلى تطوير نموذج عمل في الحكم الجيد بين البنوك والتركيز على القضايا الرئيسة في تطبيقات الحوكمة على مستوى الشرق الأوسط. وأضاف أنه تم تقسيم السوق إلى مستويات مع التركيز أيضا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل الإسلامي والشركات العائلية، ومواصلة بناء القدرة المؤسسية، وبناء منصة للمصرفيين لرفع مستوى النقاش في قضايا الحكم الرشيد في البنوك ومناقشة حلول عملية في هذا الجانب. وقال ان مخرجات البرنامج التدريبي ستعمل على تحسين خبرات الفرق العاملة في البنوك في مجال الحوكمة من خلال مناقشات الحلول العملية التي يمكن تطبيقها في البنوك الاردنية والتعرف على تجارب المؤسسات المالية في التعاطي مع قضايا المخاطر والحوكمة والدروس المستفادة منها. وأكد أن البرنامج يلقي نظرة معمقه في تتالي ممارسات الحوكمة وصولا إلى مستويات التشغيل كافة. وحول الجديد في هذه الورشة قال ان موضوع الحوكمة المؤسسية قديم ولكن لم يتم إدراكها بصورة جلية إلا خلال الأزمة المالية العالمية وارتكبت الإدارات أخطاء بان قصرت تنفيذها على المستويات الإدارية العليا والبرنامج التدريبي يركز على كيفية التعامل مع الصعوبات التي تواجه تنفيذ مبادئ الحكم الرشيد وتطبيقها في العمليات اليومية للبنوك.

وأشتمل البرنامج على المبادئ التي نصت عليها لجنة بازل حيال تعزيز معايير الحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، فيما يتناول فعالية الرقابة والإدارة في البنوك وخصوصا التركيز على لجان التدقيق وإجراءات المخاطر ومتطلبات الامتثال مع التركيز على أهمية أن تكون عمليات التدقيق الداخلي كفؤة وفعالة وتحديد الأهداف من لجان التدقيق والاقتراض الداخلي وتضاد المصالح وممارسة الحكم الرشيد. وناقش المشاركون مفهوم الحوكمة المؤسسية والمنافع التي تحققها المؤسسات من تطبيقها ومبادئ (OECD) في الحوكمة والمنظور التنظيمي للحوكمة في البنوك ومقارنتها مع متطلبات بازل ٢ وأفضل الممارسات في هذا المجال. كما ناقشوا تطبيقات الحوكمة المؤسسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ونماذج الحوكمة في البنوك الخاصة والحكومية والبنوك الإسلامية. وتطرق البرنامج إلى ضرورة بناء أنظمة حوكمة كفؤة وفعالة يتم فيها توضيح دور مجلس الإدارة لاسيما في إدارة المخاطر ووضع إطار لإدارة المخاطر وكذلك لمتطلبات بازل ونظرة عامة على البيئة التنظيمية والإدارية الرقابة الداخلية والتدقيق الخارجي ولجان التدقيق المصرفية.

◆ محاضرة تعريفية بجائزة الملك عبد الله الثاني للتميز للقطاع الخاص

محاضرة تعريفية بجائزة الملك عبد الله الثاني للتميز للقطاع الخاص بتاريخ من ٢٠١٢/٢/١

◆ برنامج تدريبي بعنوان التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي في مجال التسهيلات الائتمانية»

خلال الفترة ٦ – ٢٠١٢/٢/٨

معالي الأستاذ سالم الخزاعلة

◆ برنامج تدريبي المسؤولية القانونية للبنوك وموظفيها عن العمليات المرتبطة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب والحالات المشتبه بها في ضوء قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٤٦ لسنه ٢٠٠٧ وتعديلاته وتعليمات البنك المركزي الأردني»

خلال الفترة من ٢٠١٢/٣/١٢ ولغاية ٢٠١٢/٣/١٤،

معالي الأستاذ سالم الخزاعلة

◆ الجوانب التطبيقية والقانونية للاعتمادات المستندية في ضوء الاعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية ucp 600

خلال الفترة من ٢٠١٢/٦/١٨ ولغاية ٢٠١٢/٦/٢٠

المحاضر / معالي الاستاذ سالم الخزاعلة

◆ برنامج تدريبي بعنوان «التطبيق العملي لإدارة مخاطر السيولة وعملية التقييم الذاتي لكفاية رأس المال (ICAAP) وفقاً لمتطلبات بازل ٣»

خلال الفترة ١٤-٢٠١٢/١٠/١٦

بالتعاون مع ما وراء الاستشارة وشركة التجمع الاستشاري للتطوير المالي والإداري «اسناد»

◆ برنامج تدريبي «صكوك التمويل الإسلامي»

١١-٢٠١٢/١١/١٦

دار الخبرة

ج. الملتقيات والمنتديات:

عقدت الجمعية المنتديات والملتقيات التالية خلال عام ٢٠١٢:

◆ جمعية البنوك تنظم ندوة لمناقشة تعديلات مشروع قانون صكوك التمويل الإسلامي بالتعاون مع دار الخبرة

عقدت جمعية البنوك بتاريخ ٢٠١٢/٧/١ ندوة لمناقشة مشروع قانون صكوك التمويل الإسلامي بالتعاون مع دار الخبرة لاستشارات أعمال المصارف بمشاركة محامون وخبراء متخصصين في مجال صناعة الصكوك الإسلامية ومستشارون شرعيون وممثلون للمؤسسات المالية والرقابية كهيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني ودائرة مراقبة الشركات والإدارات العليا لعدد من البنوك الإسلامية والتقليدية.

وناقش المشاركون في الندوة جميع النواحي المتعلقة بمشروع قانون الصكوك الإسلامية، بما في ذلك أهميته في تدعيم سوق الأوراق المالية الإسلامية وتعزيز دور الأدوات الإسلامية، والحوافز التي يتضمن عليها ومن ضمنها الإعفاءات الضريبية على المعاملات وعلى الأرباح

وأبدى المشاركون العديد من الملاحظات حول مشروع القانون بما فيها تعدد المرجعيات والتوسع في خلق المؤسسات الناتج عن استحداث لجان وهيئات ومنحها صلاحية اتخاذ القرار في إصدار الصكوك دون الاهتمام بالتجربة الناجحة للبنوك الإسلامية العاملة في المملكة في هذا الصدد، وأوصى المشاركون في الندوة بضرورة إقرار قانون يوفر البيئة التشريعية الملائمة والإطار القانوني للصكوك الإسلامية، مع اقتراح تعديل المادة الخامسة من مشروع القانون ليصبح الحكم المعمول به أسوة بما هو منصوص عليه في قانون البنوك النافذ وقوانين الصكوك المقارنة. إضافة للمطالبة بالنظر للطبيعة القانونية للصك كورقة مالية؛ بحيث يتم تعديل مواد المشروع لتكون عملية الإصدار من

صلاحية جهة واحدة هي الهيئة أو هيئة الأوراق المالية. كما أشار المشاركون في الندوة إلى أن مشروع القانون اقتصر على صكوك التمويل ولم يذكر التمويل والاستثمار رغم ان هناك صيغ استثمارية عدة في مشروع القانون منها المشاركة والمضاربة، وهذه كلها قائمة على قاعدة المشاركة. وبين المشاركون أن متن مشروع القانون يحتوي على الكثير من المصطلحات التي لم تعرف، وأن هناك تضارب واضح بين الهيئة الشرعية المركزية وهيئة مراقبة الشركات.

◆ جمعية البنوك في الأردن تنظم الملتقى الثالث للمسؤولية المجتمعية برعاية محافظ البنك المركزي

نظمت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢ الملتقى الثالث للمسؤولية المجتمعية تحت رعاية الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني.

وقال فريز في كلمة افتتح بها المنتدى أن موضوع المسؤولية المجتمعية والارتقاء به إلى مستوى يضمن الشراكة المجتمعية للوصول إلى نسيج مجتمعي متكامل أصبح يحظى باهتمام متزايد. وأضاف أن الاهتمام بهذا المفهوم ليس لدوره الإنساني أو المجتمعي بل لأنه عنصر أساسي لتمكين البنوك من بناء نموذج اقتصادي مستدام يحقق لها عائداً اقتصادياً مجدياً في الأجل الطويل. وأكد فريز على أن تعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية يعبر واجباً ومسؤولية وليس عملاً خيرياً، ويتوجب على الجهات الوطنية كافة وخصوصاً البنوك السعي الحثيث لتعزيز موقعها كشريك أساسي مع الجهات المعنية في بناء الوطن وتبني المبادرات الوطنية في شتى جوانب الأعمال الاجتماعية. وأشار إلى أن الشراكة المجتمعية تعد توجها تنموياً للبلدان واحدى ابرز مؤشرات التنمية المستدامة والتي يتم بناؤها على أساس التفاعل والتكامل بين الأدوار التي تقوم بها مؤسسات الدولة بدءا من الحكومة التي توفر البيئة والبنية المناسبة مرورا بالمجتمع المدني ومؤسساته وصولاً إلى دور القطاع الخاص الفاعل في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

وقال فريز أن المسؤولية المجتمعية لمؤسسات الجهاز المصرفي تبدأ من الإدارة الفعالة للموارد وتمويل الاقتصاد بصورة كفؤة ومعاملة العملاء بعدالة الأمر الذي يسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادية وتحسين مستوى دخل الأفراد من خلال تقديم ودعم البرامج التمويلية وخصوصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لخدمة الأفراد والأسر المنتجة. وأشاد بالجهود التي تبذلها البنوك الأردنية للمساهمة في العديد من المبادرات الاجتماعية والإنسانية، منوهاً انه في ظل التراجع في أداء الاقتصاد المحلي فان التوقعات من البنوك كبيرة لتضاعف جهودها في مساعدة المجتمع على تجاوز الظروف القائمة ومعالجة التحديات وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام، داعياً البنوك في الوقت نفسه إلى بذل المزيد من الجهود في مجال المسؤولية المجتمعية مع التأكيد على استعداد البنك المركزي للتعاون في هذا المجال.

من جهته قال رئيس مجلس إدارة الجمعية باسم خليل السالم، أن ملتقى المسؤولية المجتمعية يعد مبادرة سنوية من جمعية البنوك سعيا منها لإبراز وتعزيز أدوار المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن، وهو يعد بمثابة وقفة لمراجعة إنجازات البنوك وتوجهاتها في مجال المسؤولية المجتمعية وبحث سبل تطوير وتفعيل هذه الأدوار بما يعود بالخير والنفع على قطاعات المجتمع كافة. وأشار إلى أن مفهوم المسؤولية المجتمعية يقوم على أساس تحقيق مصالح الجميع من مستهلكين وموظفين ومديرين وكذلك المحافظة على البيئة التي تعمل فيها المؤسسات، منوهاً إلى أن المسؤولية المجتمعية للشركات تتطلب أن تكون أدوارها أبعد من تقديم التبرعات الخيرية، لتشمل المشاركة الفعالة في البرامج الوطنية المختلفة من تعليم ورياضة وثقافة وتراث وغيرها، إضافة للالتزام بحماية البيئة والعمل وفق مبادئ الشفافية والمساءلة.

وقال السالم أن أدوار الشركات في مجال المسؤولية المجتمعية لازالت دون المستوى المأمول؛ فالقطاع الخاص يشكل العمق الاستراتيجي للاقتصاد الوطني ويعتبر الداعم الرئيسي له، وفي ظل الأعباء الحكومية المتزايدة وتضخم الدين الحكومي والمستويات القياسية لعجز الموازنة العامة، يصبح من الضروري أن يكون القطاع الخاص شريكاً للقطاع العام في دعم الأهداف الاجتماعية والتنموية.

وأشار السالم إلى أن البنوك العاملة في الأردن كانت السباقة في تحمل مسؤولياتها تجاه مجتمعها لتأخذ دوراً ريادياً وخلاقاً في التصدي للتحديات الاجتماعية، ولتقديم الدعم لمختلف فئات وشرائح المجتمع ضمن إطار مسؤوليتها المجتمعية والذي تبنته كاتجاه مؤسسي وثقافة ونهج متفق عليه، وهذا جعل البنوك تتربع على عرش الصدارة في مساهماتها المجتمعية مقارنة مع القطاعات الأخرى في الأردن. وقال أن البنوك في الأردن تتمتع بأقصى درجات الشفافية والإفصاح وفقا للمعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية وهو ما يؤكد التزام البنوك تجاه جميع أصحاب المصالح من مساهمين ومودعين ومقترضين وموظفين وخزينة ومجتمع محلي، مضيفاً بأن البنوك في الأردن تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني وتعتبر من أكثر القطاعات متانة وقوة، وتسهم في توفير القنوات الرئيسية للسياسة النقدية وبالتالي العمل على زيادة كفاءة وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية.

ولفت السالم إلى أن البنوك في الأردن تتحمل مسؤولياتها بالمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة من خلال استقطاب

المدخرات وتشجيع الادخار والاستثمار، والعمل على توزيع الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية، وتقديم التمويل اللازم للمشروعات في القطاعين العام والخاص، والاهتمام بتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، والاهتمام بالتمويل البيئي ودعم المشروعات ذات الطابع الأخضر والصديقة للبيئة، إضافة إلى تقديم ورعاية ودعم مبادرات المسؤولية المجتمعية بكافة مجالاتها. ونوه إلى أن مجموع المبالغ التي أنفقتها البنوك العاملة في الأردن على مبادرات المسؤولية المجتمعية بلغ حوالي ٣٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١١ والتي تشكل مابين ٩-١٠٪ من صافي الربح السنوي. وقال إن نشاطات المسؤولية المجتمعية للبنوك شملت التعليم والتنمية والفقر والطفل والمرأة والأسرة وذوي الاحتياجات الخاصة، والمجالات الرياضية والصحية والمجالات الثقافية والفنية والمهنية والمجالات البيئية والسياحية والتراثية والدينية، إضافة لدعم مؤسسات وطنية ثقافية واجتماعية واقتصادية.

وأكد مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح أهمية تطوير مفهوم المسؤولية المجتمعية إلى الشراكة المجتمعية بمفهومها الشامل بما يضمن ان تعود بالفائدة على شرائح المجتمع كافة. وقال قندح أن جمعية البنوك دأبت سنويا على تنظيم هذا الملتقى لتسليط الضوء على الدور الذي تقوم به البنوك في مجال المسؤولية المجتمعية والفوائد التي تجنيها مؤسسات المجتمع المدني من هذه النشاطات وسبل تطويرها لخدمة المجتمع على أفضل وجه.

وعرض الرئيس التنفيذي لتوباز انترناشونال الدكتور غسان عبدالله آلية ومنهجية النسيج المجتمعي المتكامل ودليل المسؤولية المجتمعية للقطاع المصرفي. ودعا لعمل مشروعات متخصصة تكون نواة للتنمية المستدامة والتركيز على حاجات المجتمع وأن يكون للمجتمع قرار في نوعية المشروعات التي تنفذ حتى يتفاعل معها المجتمع وتحقق الأهداف في مواجهة الفقر والحاجة.

وناقش المشاركون في الملتقى تجارب البنوك المحلية لاسيما البنك الإسلامي الأردني وبنك الإسكان والبنك العربي وبنك ستاندرد تشارترد وكيفية استفادة مؤسسات المجتمع الوطني. وعرضت هذه المؤسسات تجاربها مع برامج المسؤولية المجتمعية للبنوك أبرزها الصندوق الخيري الهاشمي وصندوق الحسين للإبداع والتفوق ومؤسسة جدكو ومؤسسة سيدة السلام.

◆ **جمعية البنوك بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للصرافين العرب تعقد منتدى «الإجراءات التنفيذية لتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) والمستجدات في المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال التي أقرتها FATCA والتوصيات المتعلقة بالعقوبات المالية والتهرب الضريبي»**

عقدت جمعية البنوك في الأردن، بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للصرافين العرب، منتدى الإجراءات التنفيذية لتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) والمستجدات في المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال التي أقرتها FATCA، والتوصيات المتعلقة بالعقوبات المالية والتهرب الضريبي، وذلك خلال الفترة ١٣ - ١٥ كانون الأول من عام ٢٠١٢ في منطقة البحر الميت بمشاركة ١٠٠ خبير مصرفي من ١٢ دولة عربية وأجنبية.

وقال الدكتور ماهر الشيخ نائب محافظ البنك المركزي في كلمته التي افتتح بها المنتدى أن الأردن والبنك المركزي يولي أهمية كبيرة لسلامة الجهاز المصرفي من المعاملات غير القانونية أو التي تنشأ عن غسيل الأموال أو التهرب الضريبي. وأضاف أن هذه الأهمية تأتي لإيمان البنك المركزي بأن أي منافع آنية قد تنشأ عن العمليات غير القانونية ستكون أقل بكثير من المخاطر المترتبة عليها على مستوى المؤسسة أو القطاع. وقال الشيخ أن الحكومة الأمريكية أصدرت مسودة قانون الامتثال الضريبي الأمريكي بهدف محاربة التهرب الضريبي من قبل الأمريكيين المستثمرين بحسابات خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم أن هذا القانون يستهدف الأمريكيين إلا انه سيزيد تكلفة الامتثال أو الغرامات في حال عدم الامتثال للمؤسسات المالية التي تعمل خارج الولايات المتحدة.

وأشار الشيخ إلى أن هناك حالة من الجدل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لما له من تداعيات وصعوبات مصاحبة لتطبيقه أبرزها التحدي القانوني المتعلق بالسرية المصرفية لحسابات العملاء التي تحظرها معظم التشريعات، حيث أن كشف حسابات العملاء لتواكب متطلبات القانون الأمريكي، يضيف أعباء مالية جديدة على البنوك ويحتاج إلى تعديل إجراءات عمل خاصة بالتعرف على العملاء، مرجحاً أن يزيد الاهتمام بهذه الموضوعات نتيجة التطورات الإقليمية والعالمية لاسيما مع الحاجة إلى مزيد من الإيرادات.

و بالنسبة لموضوع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أكد نائب المحافظ أنه لا يمكن تجاهل أثر التغيرات السياسية والأزمات المالية التي شهدها العالم العربي على القطاع المصرفي، وما قد يفرزه ذلك من مخاطر غسل أموال أو تمويل إرهاب تهدد استقرار البلدان. وأشار إلى تطور أدوات غسل الأموال التقنية واستخدام القنوات المصرفية في تنفيذ عمليات غسل الأموال مما يتطلب تضافر جهود جميع الجهات المعنية للعمل على إيجاد بيئة مالية واقتصادية آمنة وسليمة من خلال منظومة رقابية قادرة على حماية النظام المالي والتطبيق

الفعال للتوصيات والمعايير الدولية في هذا المجال. وأشار الشيخ إلى الإجراءات التي اتخذتها المملكة في سبيل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منها اتفاقية فينا وباليرمو واتفاقية قمع تمويل الإرهاب والاتفاقية العربية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب إلى جانب عدد من الاتفاقيات الدولية. كما بين أن البنك المركزي انشأ وحدة متخصصة في مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب لتكون همزة وصل بين المؤسسات المعرضة للاستغلال والتنفيذ لعمليات غسل الأموال.

من جهته قال الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح أن المنتدى يسلط الضوء على قانون الامتثال الضريبي الأمريكي وانعكاساته على المصارف العربية وسبل تطبيقه، مذكراً ببدايات إصدار القانون في عام ٢٠١٠ لتفعيل الامتثال الضريبي للأمريكيين المقيمين خارج الولايات المتحدة الأمريكية ومشيراً إلى أن تطبيق القانون سيبدأ في عام ٢٠١٣ على ان يتم تحصيل الضرائب مطلع عام ٢٠١٤. وأشار فتوح إلى أن قانون (فاتكا) يخول مصلحة الضرائب الأمريكية ملاحقة المكلفين خارج حدودها باستخدام النظام المصرفي وغيره من المؤسسات المالية والتجارية للقيام بدور المتابع والمحصل للضرائب من حسابات الأمريكيين، وبأن تطبيقات القانون ستشمل المواطن الأمريكي أو غير الأمريكي الحاصل على الجنسية الأمريكية أو من لديه إقامة قانونية (Green Card) أو إقامة واقعية في الولايات المتحدة الأمريكية، لإضافة للمؤسسات التي يكون للأميركيين فيها نسبة مساهمة معينة في رأس المال. وقال فتوح أن القانون يلزم المصارف والمؤسسات المالية مثل شركات الضمان وصناديق الائتمان ومؤسسات الصرافة وصناديق الاستثمار بالتصريح عن عملاء لهم علاقة بالولايات المتحدة الأمريكية وتزيد أرصدة حساباتهم عن ٥٠ ألف دولار للأفراد و ٢٥٠ ألف دولار للشركات، إلى جانب الإبلاغ عن مساهمات لأمريكيين تزيد عن ١٠ بالمئة من رأس مال الشركة. وأضاف فتوح أن هذا يحتم على المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية بما فيها المؤسسات العربية بالتوقيع على اتفاقيات خاصة تقدم بموجبها معلومات سنوية عن الحسابات الخاصة بالأمريكيين. وقال إن اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب حثا المؤسسات المالية العربية على المبادرة لدراسة التشريع الأمريكي بأسرع وقت لأن تطبيقه يحتاج إلى تعديلات تشريعية وتنظيمية، خصوصاً تعليمات اعرف عميلك، لتتناسب مع متطلبات القانون. وبين أن تطبيق القانون يتطلب أما توقيع اتفاقية مباشرة بين المصرف ومصلحة الضرائب الأمريكية بحيث تقوم مصلحة الضرائب الأمريكية بموجب القانون في حال عدم الالتزام باقتطاع ٣٠٪ من التحويلات الجارية بواسطة المصارف الأمريكية من حسابات المصرف الذي لا يلتزم بالتطبيق. وأكد أن على المؤسسات المالية التوافق مع القانون تجنباً للعقوبات وتلافي مخاطر السمعة المالية التي قد تصيب القطاع المصرفي.

وقال مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح أن الولايات المتحدة الأمريكية ماضية في تطبيق القانون وهذا واضح من تطبيق دول مثل فرنسا وألمانيا واسبانيا والمملكة المتحدة وايطاليا وسويسرا واليابان لمناهج امتثال. وأشار إلى تباين ردود أفعال دول العالم حول تطبيقات القانون بين معارضة شديدة من بعض الدول مثل كندا، إلا ان الولايات المتحدة الأمريكية تقاوم الضغوطات وهي ماضية في تطبيق القانون دون إجراء أي تعديلات جذرية عليه. وبين قندح أن القانون رغم تطبيقه الطوعي إلا أنه من الواضح ان المؤسسات المالية التي ستتجاهله ستجد نفسها معزولة ومجمدة خارج السوق العالمي للخدمات المالية. وأشار قندح إلى وجود ثلاثة نماذج لتطبيق قانون فاتكا تهدف لتسهيل تحديد الحساب الأمريكي ورفع التقارير إلى مصلحة الضرائب الأمريكية. وأكد ان جمعية البنوك في الأردن استجابت بشكل سريع للتعامل مع متطلبات قانون فاتكا حيث نظمت مع ديلويت اند توتش ورشتي عمل للتعريف بقانون الامتثال الضريبي والمتطلبات الواجب على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تطبيق القانون تنفيذها قبل سريانه مطلع عام ٢٠١٤. وبين أن المنهجية التي تم الاستقرار عليها في الأردن بعد المناقشات هي أن يترك الأمر لكل بنك أو مؤسسة مالية لتتابع الموضوع مع مستشارين متخصصين وتوقيع اتفاقيات مباشرة بين البنك أو المؤسسة المالية مع مصلحة الضرائب الأمريكية.

د. نشاطات وأخبار أخرى

◆ عوض يشارك في اجتماعات اللجنة المالية والاقتصادية لمناقشة موازنة الدولة

شارك رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض بالاجتماعات التي عقدتها اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب في إطار مناقشتها للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢ وموازنة الوحدات الحكومية ٢٠١٢ وتقارير ديوان المحاسبة للعامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وجاءت مشاركة رئيس الجمعية بناء على طلب من رئيس الوزراء وضمن سلسلة لقاءات عقدتها اللجنة مع الوزارات والمؤسسات العامة والوحدات الحكومية المستقلة ومؤسسات المجتمع المدني التي تمثل نشاطات القطاع الخاص من بينها جمعية البنوك.

◆ محافظ البنك المركزي يلتقي مع رؤساء المجالس والمدراء العامين للبنوك

في إطار التواصل المستمر مع البنوك اجتمع محافظ البنك المركزي الأردني معالي الدكتور زياد فريز مع رؤساء مجالس إدارات البنوك

ومدرائها العامّين يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٢/٢/١، وذلك لاطلاعهم على توجهات البنك المركزي بشأن السياسة النقدية والمصرفية في المرحلة المقبلة.

واستعرض فريز في كلمته الوضع الاقتصادي مع التركيز على التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني في ظل التداعيات السلبية التي خلفتها التطورات الجارية على الساحة الدولية والإقليمية. وقد أشار فريز إلى أن البنك المركزي سيستمر في سياسته الهادفة إلى تعزيز الاستقرار النقدي في المملكة والذي تتمثل أركانه في ضبط معدلات التضخم ، واستقرار سعر صرف الدينار الأردني، من خلال المحافظة على هيكل أسعار فائدة يتواءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية ومستوى مريح من الاحتياطيات بالعملات الأجنبية والسعي للمواءمة بين هذه الأهداف وأهداف النمو الاقتصادي. كما أشار إلى أن البنك المركزي سيستمر أيضاً بسياسته الهادفة إلى تعزيز متانة الجهاز المصرفي الأردني وزيادة تنافسيته من خلال التأكيد على وجود أنظمة فعالة لإدارة المخاطر والحاكمية الرشيدة ووجود مستوى كاف من رأس المال والسيولة لمواجهة أية مخاطر غير متوقعة، مشيراً إلى أن البنوك تعي ما ترمي إليه الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي، لا سيما الرقابية منها، والتي تهدف إلى الحفاظ على جهاز مصرفي متين وقادر على القيام بدوره المحوري في النشاط الاقتصادي.

وعلى صعيد تحقيق أهداف الاستقرار النقدي و المصرفي فقد بين المحافظ أنه و بالرغم من حالة عدم اليقين الناشئة عن الأزمة الاقتصادية العالمية والتطورات السياسية الإقليمية، تراجع معدل التضخم إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠١١ مقارنة مع ٥٪ خلال عام ٢٠١٠ وقد ساهمت سياسة الدعم بكبح التضخم في عام ٢٠١١، كما ويحتفظ البنك المركزي بمستوى مريح من الاحتياطيات الأجنبية وصل في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ١٠,٥ مليار دولار ويغطي ما يزيد عن ستة أشهر من المستوردات، وقد استمر الجهاز المصرفي بتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة حيث نما الائتمان للقطاع الخاص بحدود ١٠٪ في عام ٢٠١١ وهو ما ينسجم مع حجم النشاط الاقتصادي في المملكة، هذا فضلاً عن انخفاض أسعار الفائدة على التسهيلات الذي أسهم في انخفاض الهامش بين سعر الفائدة على التسهيلات والودائع. كما نوه فريز إلى أن المؤشرات الكلية للجهاز المصرفي تعكس مستوىً مرتفعاً للمتانة.

وفيما يتعلق بتوجهات السياسة النقدية والمصرفية فقد أكد فريز على أن البنك المركزي سيستمر باتخاذ السياسات المناسبة لمواجهة التحديات القائمة بشكل يكفل تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي، منوهاً إلى أن تجاوز هذه التحديات يتطلب تناغماً وانسجاماً بين السياسات الاقتصادية الكلية وتعاون ودعم البنوك لتعزيز الثقة بالاقتصاد الأردني، ومشدداً في الوقت ذاته على أن تحقيق الاستقرار النقدي والمالي يعتبر الدعامة الرئيسية لتحقيق التوازن والنمو الاقتصادي المستدام الكفيل بتعزيز الادخار والاستثمار المحليين وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وفي مسألة توفير التمويل لاستثمارات القطاع الخاص بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي ذكر المحافظ بأن هذه المسألة تقع على عاتق البنك المركزي والبنوك، على حد سواء، وتعتلي سلم أولويات السياسة النقدية والمصرفية. ونظراً لأهمية دور تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في النشاط الاقتصادي، فقد حث المحافظ البنوك للاستفادة من التسهيلات وخطوط الائتمان الموجهة لهذه المشاريع في السوق الأردنية، كما أكد على أن البنك المركزي سيعمل بدوره على تفعيل وتعزيز دور مؤسسة ضمان القروض في تشجيع البنوك على منح الائتمان.

وعبر رؤساء المجالس والمدراء العامون عن إدراكهم وتقديرهم للدور الذي يجب أن يقوم به الجهاز المصرفي في هذه المرحلة، واستعدادهم للمساهمة في حفز الادخار وتشجيع الاستثمار من خلال أدوات التمويل المتاحة لديهم ضمن الأصول المصرفية المعتمدة. وأكدوا أن نجاح الجميع في هذا المسعى يعتمد على مدى وضوح السياسات الاقتصادية العامة وليس فقط السياسة النقدية، بل يشمل أيضاً سياسات تخفيض العجز وسياسات الاستثمار والتجارة بما يكفل تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية. وفي نهاية اللقاء، ثمّن المحافظ دور البنوك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحث البنوك على تعزيز دورهم في المسؤولية الاجتماعية، مؤكداً على أهمية مواصلة مثل هذه اللقاءات لتعزي أواصر التعاون القائمة بين البنك المركزي ومؤسسات الجهاز المصرفي وبما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

◆ مجلس إدارة جمعية البنوك يلتقي مع اللجنة الاستشارية للنقابة العامة لتجار المواد الغذائية

التقى مجلس إدارة جمعية البنوك جلسته المنعقدة يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٢/٥ باللجنة الاستشارية للنقابة العامة لتجار المواد الغذائية، حيث طرحت اللجنة موضوع ارتفاع عدد شيكات العملاء المعادة لعدم كفاية الرصيد، الأمر الذي ينعكس سلباً على التجار ويدخلهم في قضايا ومحاكم قد تستغرق منهم أكثر من خمس سنوات.

وفي هذا الصدد، فقد بين مجلس إدارة الجمعية للجنة بأن هذه المشكلة من المتوقع أن تخف حدتها في حال تأسيس شركة الاستعلام

الائتماني، كما أكد المجلس بأن التجار أنفسهم يتحملون جزءاً من عبء المشكلة لأنه من الضروري أن يعرفوا عملائهم وأن يختاروهم بطريقة منهجية وصحيحة مثلما تفعل البنوك.

كما أشار المجلس إلى أن البنوك تتبع إجراءات مشددة فيما يتعلق بمنح دفاتر الشيكات للعملاء بحيث تشترط أن يكون قد مضى على تعاملهم مع البنك ما بين ٣ إلى ٦ شهور حتى يتسنى للبنك فترة كافية لمعرفة العميل، كما أشار المجلس إلى أن البنوك تلتزم بعدم منح دفاتر شيكات للعملاء المدرجين على القائمة السوداء نتيجة وجود شيكات مرتجعة.

◆ اجتماع الهيئة العامة

انتخبت الهيئة العامة لجمعية البنوك في الأردن يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/٣/٦ مجلس إدارة جديد للسنوات لثلاث سنوات، ويتكون المجلس المنتخب من البنك العربي، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، والبنك الأردني الكويتي، وبنك الأردن، والبنك التجاري، وبنك القاهرة عمان، وبنك الاتحاد، وبنك المال الأردني، وبنك الكويت الوطني، إضافة إلى البنك المركزي كعضو مراقب. وتم انتخاب رئيس مجلس إدارة بنك المال الأردني باسم خليل السالم رئيساً للمجلس، ومدير عام بنك الاتحاد ناديا السعيد نائباً للرئيس.

كما أقرت الهيئة العامة في اجتماعها الحسابات الختامية للجمعية والتقرير السنوي والموازنة التقديرية للعام ٢٠١٢.

وأشار رئيس المجلس السابق مروان عوض الذي ترأس الاجتماع إلى الانجازات التي حققتها الجمعية في السنوات الثلاث الماضية والمؤتمرات التي عقدتها وأبرزها منتدى المسؤولية المجتمعية للبنوك، والسير في إجراءات تأسيس شركة استعلام ائتماني والتي سترى النور قريباً بعد تشكيل لجنة تأسيسية لهذه الغاية. وأكد أن انجاز المجلس السابق يعتبر إضافة جديدة لعمل مجالس الإدارة ويؤسس قاعدة جديدة للمجالس المقبلة.

◆ رئيس الوزراء يلتقي مع ممثلي القطاعات التجارية والنقابات والجمعيات المهنية

التقى رئيس الوزراء عون الخصاونة في غرفة تجارة عمان يوم السبت ٢٠١٢/٣/٢٤ مجلس إدارة غرفة تجارة عمان والقطاع التجاري وممثلي النقابات والجمعيات التجارية والخدمية، بحضور ووزراء المالية والعمل والطاقة والثروة المعدنية والصناعة والتجارة، وبحضور رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك باسم خليل السالم وعدداً من أعضاء المجلس.

وبحث معهم المشكلات التي يواجهها القطاع مؤكداً حرص الحكومة على مأسسة العلاقات مع القطاع الخاص بمختلف السبل من خلال اللقاءات الدورية والحوارات المباشرة والتشريعات الناظمة.

وقال رئيس الوزراء أن الزيارة تأتي بهدف التشاور بشكل مباشر مع القطاع التجاري وانطلاقاً من مبدأ الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص. واستمع الخصاونة للمطالب التي طرحها ممثلوا القطاعات التجارية مؤكداً سعي الحكومة للتفاعل معها وتنفيذها حسب الإمكانات. وبين رئيس الوزراء ان الحكومة أرسلت مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى مجلس النواب لإقراره، كما عقدت اجتماعات مع عدة قطاعات اقتصادية ومستثمرين عرب وأجانب، مؤكداً انه جاء للاستماع إلى القطاع التجاري حول التحديات التي تواجهه وسبل التعامل معها.

وأكد رئيس الوزراء بعد استماعه للمطالب التي طرحها رؤساء الغرف التجارية بالمملكة وممثلي القطاعات التجارية أن هموم القطاعات الاقتصادية متشابهة وتتركز في التشريعات والطاقة، مبيناً أن الحكومة ستسارع في تقديم مشاريع قوانين الاستثمار ومشروع قانون حماية المستهلك الذي يأتي استجابة لتوجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني بهدف حماية المواطنين وبالتشاور مع القطاع الخاص. وأوضح الخصاونة خلال اللقاء أن الحكومة تعمل حاليا على إعادة النظر بالتعرفة الكهربائية الجديدة بما يراعي خصوصية بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية، مشيراً إلى ان الحكومة تدرك وبينت في مناسبات عدة ان الإصلاح الاقتصادي لا يقل أهمية عن الإصلاح السياسي. وبشأن المطالب بتعديل قانون المالكين والمستأجرين أكد رئيس الوزراء ان الحكومة ستقوم بدراسة جدية لما فيه مصلحة الطرفين (المالكين والمستأجرين). وقال ان الحكومة وهي تعد ببحث آليات لتعديل القانون لكنها تدرك في الوقت ذاته أهمية استقرار القوانين. وأشار بهذا الصدد إلى ان موضوع المالكين والمستأجرين يشكل هماً عاماً تم وضعه في زمن حكومة سابقة واقره مجلس النواب، لافتاً إلى أن تعديل مواده يحتاج إلى التشاور مع مجلس النواب وجميع الأطراف. وطرح عدد ممثلي القطاعات التجارية جملة من القضايا ذات الصلة بأعمال القطاع التجاري، مطالبين بتحقيق العدالة وإنصاف الجميع خصوصا وأن رئيس الوزراء قاض دولي مشهود له بالنزاهة والعدل.

◆ اللقاء السنوي لمحافظ البنك المركزي الأردني مع الأسرة المصرفية

نظمت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٨ اللقاء السنوي لمحافظ البنك المركزي الأردني مع الأسرة المصرفية والذي تضمن مناقشة التطورات الاقتصادية والتحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني.

وتحدث محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز في كلمة ألقاها خلال الحفل عن التحديات التي واجهت المملكة والتي فرضتها تطورات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بما فيها تراجع الطلب الخارجي على الصادرات الأردنية وتراجع التدفقات الاستثمارية الواردة للمملكة، وتراجع حوالات الأردنيين العاملين في الخارج ودخل السياحة. كما أشار فريز إلى تداعيات الربيع العربي على الاقتصاد الأردني والتي شكلت تحديات إضافية على المملكة وأفرزت حالة من عدم اليقين وساهمت في تعميق التراجع في الاستثمار، كما واجه الأردن عبئاً إضافياً نتيجة تأخر المساعدات الخارجية المتوقعة، وانقطاع الغاز المصري وارتفاع أسعار النفط العالمية، مما فاقم الأثر على الموازنة العامة والمديونية وعلى ميزان المدفوعات.

وبين فريز بأن وتيرة النمو الاقتصادي في المملكة قد تباطأت بصورة واضحة خلال العامين الأخيرين، وأن معدلات البطالة بقيت أعلى من معدلاتها في الشرق الأوسط، منوهاً إلى أن تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع التكاليف سبب زيادة نسبة التعثر خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما انعكس على ارتفاع مستوى الديون غير العاملة لدى الجهاز المصرفي. وأشار فريز إلى أن هنالك ثلاثة تحديات رئيسية من اجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي في المملكة تتمثل في احتواء العجز المتزايد في الموازنة العامة والمحافظة على الاستقرار النقدي والمحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي.

وفيما يتعلق بتحدي المالية العامة، أشار فريز إلى أن أبرز العوامل التي أدت إلى تراجع أوضاع المالية تمثلت في توسع الإنفاق الحكومي وانخفاض الإيرادات المحلية والعودة عن سياسة تحرير المشتقات النفطية والذي ترافق مع انقطاع الغاز المصري وارتفاع أسعار النفط. مبيناً أن معالجة تحدي المالية العامة يتطلب معالجة العوامل السابقة بحيث يتم ترشيد الإنفاق وتحرير أسعار المشتقات النفطية وإعادة توجيه الدعم الحكومي لمستحقيه، وتحسين الإيرادات بزيادة كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي، وإعادة النظر بقانون ضريبة الدخل دون التأثير سلباً على عجلة النمو الاقتصادي والاستثمار.

وبالنسبة لتحدي المحافظة على الاستقرار النقدي، أكد فريز أن سياسة ربط سعر صرف الدينار الأردني بالدولار الأمريكي مازال الخيار الأمثل لخصائص الاقتصاد الأردني. كما أشار فريز إلى أن البنك المركزي استطاع أن يواجه ضغوطات ميزان المدفوعات خلال العامين الأخيرين بمستوى مرتفع من الاحتياطيات الأجنبية، ولا يزال البنك المركزي يحتفظ بمستوى مريح وآمن من الاحتياطيات تمكنه من مواجهة الضغوط القائمة، مبيناً أن تغطية الاحتياطيات للمستوردات يبلغ خمسة شهور. وفي ذات الصدد، أكد فريز على أن ضغوط المالية العامة تعود بشكل كبير لانقطاع الغاز المصري الذي تزامن مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً، مبيناً أنها ضغوط مؤقتة ومن المتوقع بعد زوالها أن تنخفض فاتورة مستوردات المملكة من الطاقة، هذا إضافة للتوقعات الدولية بانخفاض أسعار النفط العالمية في الأجلين القصير والمتوسط. كما بين فريز أنه بالرغم من تراجع الطلب المحلي، إلا أن الطلب الخارجي عاد ليشهد نمواً قوياً كما يتضح من نمو دخل السياحة وحوالات الأردنيين العاملين في الخارج، مشيراً للتوقعات بأن تؤدي المستجدات الإقليمية لتعزيز نمو السياحة و إعطاء السوق الأردنية ميزة تفضيلية على الأسواق الأخرى في مجال الاستثمار الأجنبي والعمالة، كما أن استئناف حصول المملكة على مساعدات دول الخليج العربي لدعم المشاريع الاستثمارية في المملكة سيؤدي لتعزيز احتياطيات العملات الأجنبية وسينعكس إيجابياً على ميزان المدفوعات ومعدل النمو الاقتصادي.

وفيما يتعلق بتحدي المحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي، فقد أشار المحافظ لنجاح سياسات البنك المركزي الرقابية والسياسات الحصيفة للبنوك المرخصة في المحافظة على جهاز مصرفي سليم ومتين يتمتع بمستوى جيد من الملاءة والربحية وقادر على توفير التمويل اللازم للاقتصاد الأردني، كما أوضح أنه بالرغم من ارتفاع مستوى الديون غير العاملة إلا أن آخر البيانات تبين استقرار النسبة وقدرة الجهاز المصرفي على التعامل معها ببناء مستوى ملائم من المخصصات دون أن يؤثر ذلك على أرباح البنوك التي تحسنت مؤخراً. كما بين فريز أن البنك المركزي يقوم حالياً بمراجعة سياسات وتعليمات الحاكمية المؤسسية ويعمل على وضع المعايير الملائمة لمجالس الإدارة وإدارات البنوك، إضافة لقيام البنك المركزي بوضع ضوابط شاملة لمعاملة العملاء بعدالة تعكس أفضل الممارسات الدولية.

وبالنسبة للتطورات النقدية، فقد بين محافظ البنك المركزي أنها غير مرضية تماماً حيث أن معدل نمو تسهيلات القطاع الخاص ونمو الكتلة النقدية خلال الثلث الأول من العام الحالي يعتبران أقل من معدل النمو خلال نفس الفترة من العام الماضي، كما أن الائتمان الموجه للقطاعات المنتجة شهد معدلات نمو متواضعة، وقال فريز أن المرحلة الحالية تتطلب جهوداً متزايدة من البنوك والبنك المركزي لتنشيط

سوق الائتمان وتشجيع الاستثمار.

وأشار فريز إلى أن البنك المركزي قام بتطوير مجموعة من الأدوات الجديدة التي تساعده بالتأثير على مستوى السيولة في السوق النقدي وعلى سوق إقراض ما بين البنوك وتمكين البنوك من استغلال سيولتها بصورة أفضل، حيث تم استحداث اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع، وتم استحداث أداة أخرى تتمثل في دخول البنك المركزي لشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية حسب متطلبات النشاط الاقتصادي وبما يتلاءم مع أهداف سياسته النقدية.

واستعرض فريز أهم الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لتوفير التمويل للقطاعات الأكثر تأثراً بالظروف الاقتصادية والتي لها دور مهم في النمو الاقتصادي، بما فيها تجديد المبادرات المتعلقة بتسهيلات القطاع الصناعي وتخفيض الفائدة عليها، وتقديم حوافز لتوفير التمويل اللازم لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك إعادة توجيه نشاط الشركة الأردنية لضمان القروض نحو ضمان القروض المقدمة لهذا القطاع، ودعم إنشاء شركة للمعلومات الائتمانية.

هذا وقد أشار محافظ البنك المركزي إلى الدور الكبير الذي تقوم به جمعية البنوك متطلعاً إلى أن تقوم الجمعية بدور أكبر في تفعيل النشاط الاقتصادي والتقدم للبنك المركزي والحكومة على حد سواء بأي مبادرات أو مقترحات تهدف إلى دعم القطاعات المختلفة وتعزيز عملية النمو وبما يساهم في تعزيز السياسات الاقتصادية وتوجيهها لزيادة الاستثمار وفرص العمل. كما طالب فريز الجمعية بتوسيع دورها في مجال المسؤولية المجتمعية لتشمل المؤسسات الاقتصادية إلى جانب الجهاز المصرفي، خاصة في هذه المرحلة، مؤكداً على وقوف البنك المركزي دوماً ليدعم الدور المأمول من الجمعية.

من جانبه رحب رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك باسم خليل السالم بمحافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز، مؤكداً حرص الجمعية خلال الأعوام الماضية على أن تجمع شمل الأسرة المصرفية ومختلف الشركاء مع معالي محافظ البنك المركزي لبحث مستجدات الاقتصاد الوطني وأوضاع السياسات المالية والنقدية والاقتصادية.

وأثنى السالم على الدعم المتواصل الذي يبديه محافظ البنك المركزي لقطاع البنوك في مسيرة التنمية، مؤكداً على الدور المفصلي الذي لعبه ويلعبه البنك المركزي الأردني في المحافظة على متانة واستقرار هذا القطاع، وعلى السياسات النقدية الحصيفة للبنك المركزي والتي تتوافق كماً ونوعاً مع متطلبات المرحلة وتواكب التغير في الأوضاع الاقتصادية والمالية المحلية والدولية.

كما قام السالم بشكر رئيس الجمعية السابق مروان عوض على الجهد الذي قام به طيلة فترة توليه رئاسة الجمعية، مشيداً بنجاحه في توطيد العلاقة مع الأجهزة الرسمية ومؤسسات الدولة المعنية في الشأن الاقتصادي والشأن الاجتماعي على السواء، والتي كان لها الأثر الكبير في تلبية احتياجات القطاع المصرفي ومواكبة التطورات فيه والنهوض به.

واستعرض السالم خلال كلمته الظروف الصعبة والدقيقة التي يمر بها الاقتصاد الوطني، بما في ذلك تراجع النمو الاقتصادي وتفاقم عجز الموازنة وارتفاع الدين العام وتراجع الصادرات الذي صاحبه ارتفاع كبير في فاتورة الطاقة للمملكة. مؤكداً على استعداد القطاع الخاص ومؤسسات الدولة لحمل أمانة المسؤولية لتساهم في دعم وتحفيز الاقتصاد الوطني بكافة الوسائل والإمكانات لإعادة النشاط إليه بأسرع وقت ممكن.

وقد لخص رئيس الجمعية مسببات المشكلة الاقتصادية في ثلاثة محاور أساسية هي تراجع حجم الطلب وشح الاستثمار في المملكة وضعف القوانين والتشريعات التي تخص بعض القطاعات الواعدة. مؤكداً على أهمية الدور الذي يمكن للقطاع المصرفي ان يلعبه في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال استثمار الخبرات المتراكمة لهذا القطاع في تحديد القطاعات الواعدة والمعوقات التي تواجهها، ومنوهاً لجاهزية القطاع المصرفي للعمل جنباً إلى جنب مع الحكومة بمختلف مؤسساتها، للخروج بمقترحات وسبل لتحفيز النمو وخلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء.

وعلى صعيد العلاقة بين البنك المركزي والبنوك المرخصة، أشار السالم إلى أنها كانت طوال الفترة الماضية خير مثال على التعاون المثمر والبناء لما فيه تحقيق المصالح الوطنية العليا، وبما يساعد على تطوير البنية التشريعية و مواصلة تنمية البنية التحتية للقطاع المصرفي وتعزيز تنافسيته على المستوى الإقليمي.

◆ سمو الأميرة بسمة تزور جمعية البنوك في الأردن

زارت سمو الأميرة بسمة بن طلال رئيسة اللجنة العليا لحملة البر والإحسان جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣، واستمعت إلى

شرح من رئيس مجلس إدارة الجمعية باسم خليل السالم حول المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها البنوك ودورها في خدمة المجتمع لاسيما من خلال مشاركتها السنوية في حملة الخير « حملة البر والإحسان». وثمن السالم الجهود التي تبذلها سمو الأمير بسمة في تعزيز قيم التكافل والتضامن الاجتماعي والتي تعبر عنها أهداف الحملة، مشدداً على أهمية تعاون المؤسسات الاقتصادية كافة في تحقيق هذه الأهداف وأن يكون نشاط المسؤولية الاجتماعية مؤسسياً مسترشداً بالحملة التي تنظم سنوياً لهذه الغاية. وأشار السالم إلى أن جمعية البنوك في الأردن تنظم منتدى سنوي يسلط الضوء على أهمية مأسسة المسؤولية الاجتماعية للبنوك وإبراز دور المؤسسات الوطنية في تعزيز قيم التكافل والتضامن، ويحمل المنتدى رسالة مفادها أن المسؤولية المجتمعية لا تقف عند تقديم المساعدات المادية والعينية، بل يتعداها لتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة وفي الوقت نفسه المحافظة على البيئة.

وقدمت سمو الأميرة بسمة شكرها للبنوك على الدور الذي تقوم به تجاه المجتمع وإسهاماتها في حملة البر والإحسان السنوية، مؤكدة على أهمية دور الحملة في مساعدة الفئات المحتاجة من أبناء المجتمع في صورة تعبر عن معاني التكافل والتضامن التي تحض عليها التعاليم السماوية ويتبناها المجتمع مؤسسات ومقتدرين وأهل الخير لاسيما في شهر رمضان المبارك. وقالت ان العمل الذي تقوم به الحملة يستهدف خدمة أبناء الوطن ممن هم بحاجة إلى مد يد العون والمساعدة مؤكدة دور القطاع الخاص في دعم مشروعات وبرامج الحملة من خلال التعاون البناء والمثمر بين الحملة والقطاع الخاص. وأضافت ان ما تقوم به الحملة يجسد حالة التكافل والتراحم والتعاون بين أبناء بلدنا داعية إلى تعاون الجميع في هذا الجهد الإنساني والخيري الذي تقوم به الحملة كواجب عليها تجاه الشريحة المحتاجة من أهلنا في مختلف المناطق.

◆ مدير عام جمعية البنوك يشارك بمؤتمر الشركة العربية العالمية للاستثمارات

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح في معرض ومؤتمر إدارة النقد الثالث الذي نظمته الشركة العربية العالمية للاستثمارات والاستشارات بالتعاون مع شركة G & D الألمانية المتخصصة في صناعة آلات وأنظمة عد وفرز وكشف تزييف النقد وطباعة الأوراق وذلك يومي الثلاثاء والأربعاء ٣-٢٠١٢/٤/٤. ويأتي هذا المؤتمر بهدف إطلاع المشاركين على آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في مجال آلات وأنظمة عد وفرز وكشف تزوير النقد في البنوك العالمية وآليات مكافحة التزييف.

وقدم الدكتور قندح ورقة عمل بعنوان القطاع المصرفي الأردني، استعرض فيها التطورات التي شهدتها الأنظمة الالكترونية المطبقة في البنوك الأردنية وحرصها على استخدام احدث التكنولوجيا المطبقة في البنوك، سواء في فرز الأموال والتأكد من عدم تزييفها وصولا إلى التعرف على العميل بواسطة بصمة العين.

◆ مدير عام جمعية البنوك الدكتور قندح يشارك في مؤتمر Euromoney الأردن ٢٠١٢

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح في أعمال مؤتمر Euromoney الأردن ٢٠١٢ الذي انعقد يومي ٨-٢٠١٢/٥/٩ بحضور ٤٠٠ شخصية محلية وعالمية ناقشوا خلاله التحديات التي يواجهها الاقتصادي الأردني. وناقش المشاركون عدداً من المحاور شملت الاقتصاد العالمي وارتفاع تكاليف الطاقة وشح الموارد الطبيعية في المملكة والقدرة على إحداث النمو الاقتصادي. كما ناقش المؤتمرون تطورات الاقتصاد الأميركي، والأزمة المالية في منطقة اليورو، والتحديات الاقتصادية التي يشهدها العالم وتداعياتها على الاقتصاد الوطني.

وقال قندح في مداخلة له في المؤتمر إن السوق المالية الأردنية شهدت تراجعا في بدء الأزمة المالية العالمية تمثل في انخفاض المؤشر العام بنسبة ٦, ٣٩٪، وانخفض حجم التداول من ١٩, ٢٣ مليار دينار في عام ٢٠٠٨ إلى ٢, ٧٦ مليار دينار في عام ٢٠١١. وبين ان البنوك تعد من أهم المؤسسات المالية في الأردن التي حصنت نفسها ضد الصدمات المالية والاقتصادية العالمية وذلك بسبب السياسة الرقابية الحصيفة للبنك المركزي الأردني ولإدارات البنوك التي تتبع سياسة إدارة مخاطر متينة. وبين أن مؤشرات النمو في الموجودات بلغت ١٠, ٣٪ سنوياً في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١١، فيما نمت نسبة رأس المال بنسبة ١٣, ٦٪ والودائع بنسبة ١٠, ٤٪ والتسهيلات بنسبة ١٢, ٣٪ خلال نفس الفترة. وفيما يتعلق بمؤشرات المتانة المالية كما في نهاية حزيران ٢٠١١ قال قندح أن نسبة كفاية رأس المال بلغت ١٨, ٢٪ ونسبة السيولة ١٤٥, ٥٪ ونسبة التغطية ٥٦, ٣٪، فيما بلغت نسبة الديون غير العاملة ٨, ٥٪. وأكد قندح أن البنوك المرخصة تلعب دورا رئيسياً في تمويل النشاطات الاقتصادية حيث توفر أكثر من ٩٠ بالمائة من مصادر التمويل في المملكة وتمثل الديون على القطاع العام نحو ٢١٪ من موجودات البنوك لنهاية آذار ٢٠١٢، فيما بلغت الديون على القطاع الخاص المقيم نحو ٤٠٪ من الموجودات. وبين أن نسبة رؤوس أموال البنوك العاملة في المملكة بلغة في نهاية ٢٠١١ نحو ٤١, ٦٪ من الناتج المحلي فيما بلغت موجودات البنوك نحو ١٨٤٪ من الناتج والودائع ١١٦٪ وتسهيلات

البنوك ٧٧,٤٪ ونسبة القروض إلى الودائع ٦٥٪. وأشار إلى ان البنك المركزي عمم على البنوك العاملة في المملكة لتطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة منذ أيلول عام ٢٠٠٩ وذلك بما يتوافق مع مقررات بازل ٢. كما أشار إلى فعالية دوائر المخاطر في البنوك والتي أسهمت في زيادة قدرة البنوك على التنبؤ بالمشكلات ومواجهتها والتخفيف من آثارها. وفيما يتعلق برؤوس أموال البنوك ومدى قدرتها على مواجهة احتياجاتها قال قندح أن الودائع تمثل ٥٦٪ من إجمالي الموجودات وباقي الأموال التي يتم إقراضها تمثل ٢٩٪ من إجمالي الموجودات منها ١٦٪ مطلوبات بالعملات الأجنبية فيما تمثل الأسهم ١٥٪ من إجمالي الموجودات.

ولدى مقارنة المطلوبات مع الموجودات نجد ان السيولة الفائضة لدى البنوك عند البنك المركزي تمثل ٩,٤ بالمائة من إجمالي الموجودات، ونسبة التسهيلات إلى الودائع تصل إلى ٦٥ بالمائة مما يجعلها بعد احتساب المخصصات القانونية ما يجعلها كافية لتغطية أي سحوبات غير متوقعة للودائع. وأكد قندح انه رغم تراجع الموجودات من العملات الأجنبية من ١٠,٥ مليار دولار في نهاية ٢٠١١ إلى ٩,٣ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠١٢، إلا ان مستوى الاحتياطيات من العملات الأجنبية لا يزال مريحاً ويكفي لتغطية متطلبات التجارة الخارجية لما لا يقل عن ٦ شهور تقريباً.

وقال في المداخلة ان البنك المركزي الأردني اصدر تعميماً في تشرين الأول من عام ٢٠١١ طلب فيه من البنوك المرخصة دراسة أثر تطبيق متطلبات بازل ٣ ورفع النتائج للبنك المركزي، إلا أنه تم تأجيل القرار إلى نهاية حزيران ٢٠١٢ على أن يسري تطبيقها على القوائم المالية للبنوك في نهاية ٢٠١١.

◆ مدير عام جمعية البنوك يشارك في مؤتمر آفاق الأردن الاقتصادي الرابع

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح في أعمال مؤتمر آفاق الأردن الاقتصادي الرابع تحت عنوان الإصلاحات المؤسسية في السياسات الاقتصادية الذي انعقد في الفترة من ٧-٢٠١٢/٥/٨. وقدم قندح ورقة بعنوان هيكل القطاع المصرفي الأردني، استعرض فيها التطورات التي شهدها القطاع المصرفي وأبرز مؤشرات البنوك وأهميتها للاقتصاد الوطني. كما تطرق إلى دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وحصتها من التمويل وضرورات توفير التمويل اللازم لها لاسيما من خلال برنامج ضمان قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة مسلطا الضوء على ضرورة الإسراع في تأسيس شركة الاستعلام الائتماني التي توفر سجلا ائتمانيا للشركات وتمكن البنوك من اتخاذ قرارات التمويل بشفافية وكفاءة عالية.

◆ مدير عام جمعية البنوك يشارك في مؤتمر EBRD وندوة برنامج تسهيل التجارة الأوروبي

شارك مدير عام جمعية البنوك الدكتور عدلي قندح في أعمال مؤتمر البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية الذي عقد في منطقة البحر الميت بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٨، كما شارك في الندوة التي نظمها البنك يوم ٢٠١٢/٥/٢٩ للقطاع المصرفي في المملكة للتعريف بالعمليات التمويلية التي يقدمها البنك ومجالات التعاون مع البنوك المحلية خصوصاً في مجال برنامج تسهيل التجارة.

وقال الدكتور قندح في الندوة إن الاقتصاد الأردني يصنف بأنه من الاقتصاديات الناشئة والصغيرة التي تتسم بقاعدة صناعية محدودة ويعاني من قلة الموارد الطبيعية. وبين أن الموارد الطبيعية تتركز في الفوسفات والبوتاس والأسمدة ومشتقاتها فيما يتعمد الاقتصاد الأردني بشكل كبير على الدخل من النشاط السياحي وتحويلات العاملين في الخارج إلى جانب والمساعدات الخارجية من منح وقروض وهذه مجتمعة تعد أهم مصادر العملات الأجنبية.

وأكد قندح أن الأردن يواجه العديد من الصدمات الخارجية المتمثلة في ارتفاع أسعار المستوردات من النفط والغذاء على السواء والتي زاد تأثيرها بسبب تكرر انقطاع تدفق الغاز الطبيعي من مصر، فيما شهدت العائدات السياحية وتحويلات العاملين في الخارج تباطؤاً بعد التأثر بحالة التوتر التي تشهدها بعض دول المنطقة. وقال قندح أن الاقتصاد الوطني نما خلال عام ٢٠١١ بنسبة ٢,٦٪ مع توقعات أن ينمو بنسبة ٢,٧٥٪ في عام ٢٠١٢، مضيفاً أن معدل التضخم بلغ ٤,٤٪ في عام ٢٠١١ مع التوقع بأن يصل إلى ٦٪ في عام ٢٠١٢.

وتحدث قندح عن برنامج الإصلاح الاقتصادي في الأردن والذي أصبح مثالاً بين الدول الناشئة التي تمكنت من التغلب على مشكلة ندرة الموارد المادية والطبيعية، مبيناً أن الأردن تمكن من تعزيز علاقاته الاقتصادية مع الدول العربية المجاورة من خلال الانضمام إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتوقيع على عدد من الاتفاقيات التجارية الثنائية، والدخول في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتوقيع اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام ٢٠٠٠، فضلا عن توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة مع دول التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) وسنغافورة وتركيا وكندا. وبين الدكتور قندح ان حجم التجارة الخارجية

بلغ نحو ١٧,٧ مليار دينار في نهاية ٢٠١١، وهي تمثل ٨٦,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد شكلت قيمة مستوردات المملكة ٦٣,٤٪ من الناتج المحلي في حين لم تتعدى نسبة الصادرات الوطنية ٢٧,٦٪ من الناتج، وهو ما جعل عجز الميزان التجاري يصل إلى ٧,٤ مليار دينار تمثل ٣٥,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. واستعرض قندح هيكل القطاع المصرفي الأردني وعدد وتقسيمات البنوك العاملة في الأردن، مشيراً إلى أن القطاع المصرفي حافظ على قوته واستقراره وسجل تطورات ملموسة لاسيما في سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ومؤشراته في مجال الربحية والقاعدة الرأسمالية ونسبة تعثر الديون. وأشار إلى النمو الواضح في الموجودات والودائع والتسهيلات الممنوحة من البنوك في الأردن، كما أشار إلى عضوية الأردن في البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في عام ٢٠١٢ ليصبح من ضمن المتلقين لاستثمارات البنك، مع التوقع أن يدعم هذا جهود الأردن في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي والسياسي.

وقال أن برنامج تسهيل التجارة (TFP) يهدف إلى تعزيز التجارة الخارجية، بين وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ومنطقة جنوب وشرق البحر المتوسط من خلال توفير ضمانات للبنوك التجارية الدولية في القيام بذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الدفع السياسية والتجارية من المعاملات التي تقوم بها البنوك المشاركة في البلدان التي تعمل بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وتوقع الدكتور قندح ان يساعد برنامج تسهيل التجارة في تحسين ميزان تجارتها الخارجية، عن طريق زيادة الصادرات الوطنية وتشجيع البنوك على منح مزيد من القروض للتجارة الخارجية. وكان البنك من خلال جلسات المؤتمر الذي عقد في البحر الميت لبحث تجارب الانتقال السياسية والاقتصادية التي مرت بها دول عديدة في العالم خصوصا في شرق أوروبا، قد أوصى مجموعة من التوصيات التي تسهم في تمكين الانتقال السلس في النواحي الاقتصادية والسياسية

◆ مدير عام جمعية البنوك ومدير عام بنك لبنان والمهجر يشاركان في برنامج مال وأعمال بالتلفزيون الأردني

شارك مدير عام جمعية البنوك الدكتور عدلي قندح ومدير عام بنك لبنان والمهجر الدكتور عدنان الأعرج في برنامج مال وأعمال المتخصص في القضايا الاقتصادية والذي يبثه التلفزيون الأردني. وقد أكد قندح والأعرج على أهمية الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل النشاطات الاقتصادية ضمن معايير الإقراض المعتمدة وبما يحافظ على حقوق المساهمين وودائع المودعين. وشددا على أهمية إيلاء الشركات الصغيرة والمتوسطة اهتماماً أكبر لفعاليتها في استثمار رأس المال العامل ولقدرتها على خلق فرص عمل جديد، منوهين إلى تعاون البنوك في مجال إقراض هذا النوع من الشركات بالتعاون مع المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في إطار برنامج ضمان القروض للشركات المتوسطة والصغيرة الذي تنفذه بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

ورداً على سؤال حول التطورات التي حصلت بموضوع إنشاء شركة استعلام ائتماني، قال قندح، أن الجمعية قامت بعد إصدار البنك المركزي لقانون الاستعلام الائتماني، بعقد عدة اجتماعات مع البنوك والشركات المالية المعنية في مجال الاستعلام الائتماني، انبثق عنها الإعلان عن استقطاب مهتمين من ذوي الخبرة الفنية للمساهمة في تأسيس الشركة. وأكد ومعه الدكتور الأعرج، على أهمية الاستعلام الائتماني للبنوك والشركات وللاقتصاد الوطني بشكل عام حيث يؤدي توفير معلومات دقيقة عن سجل طالب الاقتراض فردا كان أم شركة، إلى سرعة تلبية طلب الاقتراض والإجابة على طلبات المقترضين الجادين والمستحقين للإقراض وضمان التشغيل الأمثل للأموال التي تقرضها البنوك ويقلل من مستوى الديون المتعثرة والتي تقترب من السقف الذي يشكل خطراً على البنوك.

وقال الأعرج، إن اتهام البنوك بأنها تمتنع عن منح التسهيلات غير صحيح وغير واقعي، كون البنوك وصلت إلى إقراض كامل الودائع لأجل التي تشكل الجزء الأكبر من ودائع القطاع الخاص في البنوك ونسبة كبيرة من الودائع تحت الطلب، مما يشكل إلى جانب الاحتياطات الإلزامية ضغطاً كبيراً على السيولة المتاحة لأي بنك.

وبين الدكتور قندح أن نسبة كبيرة من طلبات الاقتراض في عام ٢٠١١ تمت إجابتها منوها إلى وجود تباطؤ في الطلب على الاقتراض من البنوك بصورة عامة.

◆ مدير عام جمعية البنوك يشارك في مؤتمر مستجدات العمل المصرفي التقليدي والإسلامي

شارك مدير عام جمعية البنوك الدكتور عدلي قندح في مؤتمر «مستجدات العمل المصرفي التقليدي والإسلامي: الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية» الذي نظمته كلية إدارة المال والأعمال في جامعة آل البيت خلال الفترة ١٤-٢٠١٢/٥/١٦، وذلك بهدف تطوير الإجراءات المصرفية لإعادة صياغة مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية منها والتقليدية.

وأشار قندح خلال ورقة عمل قدمها بعنوان (الأزمة المالية العالمية الأسباب، التداعيات والدروس المستفادة) إلى الأزمة المالية العالمية

من حيث ملامحها وأسبابها والتطورات المختلفة التي ترتبت عليها وتأثيراتها عالمياً وإقليمياً ومحلياً والإجراءات التي تم اتخاذها للتصدي لتداعياتها. مؤكداً على أهمية الاستعداد الدائم للأزمات، وخصوصاً عندما يمر الاقتصاد العالمي بفترات رخاء طويلة. ودعا قندح لترشيد فكرة وممارسات العولمة لتعظيم منافعها والتقليل من أضرارها، مبينا أن أنجح الأساليب هي تقوية وتعزيز المؤسسات المالية العالمية. وأكد على ضرورة التنويع الاقتصادي وعدم التركز في قطاع أو جانب معين وبناء الاحتياطيات الوطنية اللازمة لمواجهة الحالات الاستثنائية والأزمات.

◆ مدير عام جمعية البنوك يقدم ورقة حول تطبيقات بازل الثلاثة

قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح في ورقة عمل قدمها حول التحول من تطبيق مقررات بازل ١ إلى بازل ٢ والاستعداد لبازل ٣ على زيادة السيولة النقدية، إن البنك المركزي الأردني دفع باتجاه التعاون والتنسيق مع المؤسسات الرقابية عامة والعربية خاصة لتطبيق مقررات بازل ٢ والتي أسهمت في تعزيز عمل القطاع المصرفي الأردني. وفي ذات السياق، قال الدكتور قندح إن البنك المركزي أعد لهذه الغاية أكثر من ورقة عمل وقدمها لصندوق النقد العربي للتأكيد على أهمية زيادة التعاون والتنسيق بين السلطات الرقابية في العالم وعقد اجتماعات دورية لتعزيز إجراءات الرقابة التي ركزت عليها مقررات بازل الأولى والثانية. وأكد الدكتور قندح انه لتفعيل إدارة المخاطر في البنوك، فقد عمل البنك المركزي الأردني في نهاية عام ٢٠٠٩ على إصدار اختبارات الأوضاع الضاغطة لاسيما بعد التداعيات التي فرضتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وحول مقررات بازل ٣ التي تقترح زيادة رؤوس الأموال ورفع معايير السيولة لتعزيز البيئة التنظيمية والرقابية وإدارة المخاطر في القطاع البنكي، أكد الدكتور قندح أن هذه العناصر إذا ما تم الالتزام بها فإنها ستعمل على زيادة الاستقرار وتقليل المخاطر وزيادة كفاءة التشغيل في البنوك. لكنه أشار في ورقة العمل إلى التحديات التي تواجه متطلبات مخاطر السيولة والتي تتمثل في الحاجة إلى بناء منظومة لأتمتة إجراءات إعداد تقارير مراقبة السيولة لتصبح بشكل يومي إضافة إلى الحاجة لإنشاء بنك لبيانات المخاطر ومراقبة نسبة تغطية السيولة. وفي الأردن، قال الدكتور قندح إن البنك المركزي الأردني اصدر في تشرين الأول من عام ٢٠١١ تعميماً للبنوك العاملة في الأردن حول تطبيقات بازل ٣ طلب منها دراسة اثر تطبيقاتها على البنوك وإعطاء البنك المركزي تغذية راجعة حولها. آخذاً بعين الاعتبار نسبة كفاية رأس المال وصافي التمويل الدائم ونسبة تغطية السيولة، لكن البنك المركزي أرجأ في تعميم آخر تزويده بنتائج الدراسة حتى حزيران ٢٠١٢.

◆ رئيس مجلس إدارة الجمعية يلتقي وفداً من البنك الدولي

التقى رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٤ وفداً من البنك الدولي يعكف على دراسة أولويات التمويل من قبل القطاع الخاص في إطار الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويدرس البنك الدولي هذه الاحتياجات لتنفيذ برامج تمويلية يقدمها البنك للمملكة في إطار حزمة المساعدات المالية والفنية التي اقرها البنك مؤخراً منها تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتأتي زيارة وفد من البنك الدولي للجمعية في إطار تعرف فرق فنية من البنك على الاحتياجات التمويلية ذات الأولوية ليتم إدراجها على قائمة المشروعات التي ينفذها في المملكة. وقال السالم ان ابرز الشركات التي تحتاج إلى التمويل تتركز في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية لاسيما التي تعتمد على العنصر البشري كأبرز مدخلات الإنتاج. وأكد لفريق البنك ان صناعات الأدوية وتكنولوجيا المعلومات وقطاع الخدمات من ابرز القطاعات التي تحتاج إلى التمويل في إطار دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لارتفاع القيمة المضافة الوطنية فيها. وشدد على أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بسبب قدرتها على توفير فرص العمل وقدرتها على الاستثمار الأمثل للموارد المالية.

◆ مدير عام جمعية البنوك يشارك في ندوة تطوير التعاون الاقتصادي بين الأردن والعراق كنموذج للتكامل الاقتصادي العربي

نظم منتدى الفكر العربي ندوة بعنوان « تطوير التعاون الاقتصادي بين الأردن والعراق كنموذج للتكامل الاقتصادي العربي» وذلك يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/١/١٥، وذلك بهدف تطوير التعاون الاقتصادي بين الأردن والعراق.

وأبدى مدير عام جمعية البنوك الدكتور عدلي قندح خلال الندوة استعداد الجمعية لعقد اجتماع مصرفي بالترتيب مع جمعية المصارف العراقية يضم المصرفيين من البلدين وبحضور المسؤولين من البلدين لبحث سبل التعاون ومناقشة وحل كافة القضايا العالقة بين البلدين. وقدم قندح مقترحاً بتشكيل ثلاث لجان من لجنة المتابعة الأولى فنية لحصر المشكلات العالقة التي يعاني منها المستثمرون من البلدين وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، المشاريع المشتركة والنقل والتجارة والتأشيرات والأمن وانتقال الأموال والزراعة والمديونية وغيرها، بحيث

تقوم اللجنة بإعداد مصفوفة بتلك المشكلات وحسب القطاع وتحديد الجهات المعنية بكل مشكلة، بهدف معالجتها وتسهيل وتذليل الصعوبات. على أن يتم عرض تلك المصفوفة على اللجنة الموسعة بهدف إقرارها ووضع الحلول العملية لها، ويتبع ذلك عقد لقاءات مع الجهات المعنية لاطلاعهم على تلك المشكلات وبحث سبل تذليلها. كما اقترح قندح تشكيل لجنة للتعريف بالفرص الاستثمارية، على أن تضم مؤسسات تشجيع الاستثمار وجمعيات رجال الأعمال ومجالس الأعمال والمستثمرين في البلدين، لحصر الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات وتوفير دراسات الجدوى الاقتصادية، بقدر الإمكان، لتلك المشروعات بهدف تعميمها على المستثمرين من القطاعين العام والخاص في البلدين. وكذلك اقترح قندح تشكيل لجنة للحوافز؛ بحيث يتم حصر الحوافز الضريبية والمالية والاقتصادية والتشريعية والمعنوية والإجرائية وغيرها التي يمكن تقديمها من البلدين للمستثمرين بهدف تشجيعهم على توسيع استثماراتهم وإقامة مشروعات جديدة ذات فائدة للبلدين.

واقترح أمين عام منتدى الفكر العربي بالإنابة الدكتور فايز الخصاونة أن يتم ذلك من خلال نموذج لمشروع صناعي أو زراعي واحد مع تصور لأبعاده ومهامه وتنظيمه وإدارته. وأكد مستشار مجلس إدارة بنك الشمال في العراق أسامة الجلبي أهمية تمثيل البنكين المركزيين الأردني والعراقي في لجنة مختصة بالمصارف والمشكلات المصرفية، حيث أبدى الدكتور قندح استعداد جمعية البنوك في الأردن لاستضافة ندوة في مقرها بعمان لبحث هذه المشكلات. ووافقت اللجنة على تشكيل لجنة مصغرة منها لصياغة الاستنتاجات النهائية ودراسة المقترحات المقدمة في ضوء الاجتماع. حيث تألفت من أسامة الجلبي مستشار مجلس إدارة بنك الشمال في العراق، والدكتور جواد العناني المستشار الاقتصادي وعضو المنتدى من الأردن، والمهندس جلال الكمود نائب رئيس مجلس الأعمال العراقي في عمان، وعبدالله بندر المستشار الاقتصادي في رئاسة الوزراء –الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق والدكتور عدلي قندح مدير عام جمعية البنوك وعضو المنتدى، والدكتور علي حبيب ممثل لمجلس الأعمال الوطني العراقي في العراق، والدكتور عوني الرشود المدير التنفيذي بالوكالة لمؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن، وكمال شفيق القيسي عضو المنتدى واستشاري في الاقتصاد والنفط في العراق، ومحسن فاهم الفرهود أمين سر جمعية الاقتصاديين العراقيين وممثل مجموعة شركات الرياض الاستثمارية، إضافة إلى الأمانة العامة للمنتدى.

◆ جمعية البنوك تشارك في ورشة عمل حول متطلبات (بازل ٣) للبنوك

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح في ورشة عمل حول متطلبات بازل ٣ للبنوك والتي نظمتها مؤسسة الباتروس للاستشارات خلال الفترة ٢٥-٢٠١٢/٢/٢٦ وشارك فيها العاملون في إدارة المخاطر والتمويل في البنوك.

وسلطت الورشة الضوء على متطلبات بازل ٣ للرقابة على المصارف ودورها في تحسين قدرتها على مواجهة الصدمات بغض النظر عن مصدرها وتحسين الحوكمة والشفافية. كما تستهدف الورشة دراسة اثر تطبيقها على البنوك حسب تعليمات البنك المركزي الأردني.

وقال مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح في كلمته لافتتاح الورشة أن الأزمات المالية العالمية بمجملها نبهت الأجهزة الرقابية لاتخاذ تدابير إصلاحية لحماية الأجهزة المصرفية من الأزمات وتداعياتها.

وأشار إلى الأزمات التي شهدها العالم من أزمة المساكن في عام ٢٠٠٨ إلى الأزمة العقارية المالية في دبي وأخيرها أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو والتي أثرت على القطاعات الاقتصادية والمصرفية خصوصا في المنطقة العربية. منوهاً إلى أن القطاع المصرفي الأردني لم يتأثر كثيراً بالأزمة المالية والاقتصادية كون البنوك المحلية لم تستثمر في المشتقات المالية في الأسواق العالمية.

وقال إن البنك المركزي تنبه لأهمية تطبيق المعايير الدولية وخصوصا بازل واصدر تعميماً لهذه الغاية وطلب من البنوك دراسة مدة تأثير تطبيق بازل ٣ على مجموعة من المؤشرات المالية خصوصا نسبة كفاية رأس المال والعائد على الاستثمار وتوزيع الأرباح وغيرها ،مبينا أن المهلة أمام البنوك بتقديم الدراسة هي نهاية حزيران المقبل. وأضاف أن الورشة ستمكن العاملين فيها من إعداد دراسات كاملة حسب متطلبات تعليمات بازل وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص.

وأشار إلى أن الوضع المصرفي مريح جداً باستثناء مؤشر الديون غير العاملة والذي ارتفع إلى ٨,٥٪ في حزيران ٢٠١١ مقارنة مع ٤٪ قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية، وهي نسبة اعتبرها مقلقة للبنوك وللجهاز الرقابي والاقتصاد الكلي، مبيناً أن المؤشرات الأخرى كانت ايجابية مثل نمو الموجودات والتسهيلات وحقوق المساهمين والربحية.

وناقشت الورشة هامش الحماية التنظيمي والدورة الاقتصادية وهامش المخاطر النظامي وهامش المخاطر النظامية وتغطية السيولة ونسبة التمويل الصافية وشرح آلية إعداد الفرضيات للبيانات المالية المستقبلية. كما تناولت الفرضيات للبيانات المالية المستقلة والتأكيد على انسجامها مع الخطة الإستراتيجية وحساب رأس المال التنظيمي حسب بازل ٣.

◆ جامعة اليرموك تكرم مدير عام جمعية البنوك في الأردن

كرم نادي خريجي جامعة اليرموك بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٨ مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح أحد خريجي الجامعة في مرحلة البكالوريوس وكان على لائحة شرف كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في العام الدراسي ١٩٨٤-١٩٨٥.

وأكد النادي فخر واعتزاز جامعة اليرموك بالمتميزين من أبناء الجامعة الذين يخدمون الوطن وقائد الوطن في ميادين العمل متسلحين بالعلم والخبرة الغنية. والدكتور قندح من خريجي جامعة اليرموك في مرحلة البكالوريوس في عام ١٩٨٥ وانهي درجة الماجستير من جامعة الشرق الأوسط الأمريكية في أنقرة - تركيا ودرجة الدكتوراة من جامعة جلاسكو البريطانية.

◆ جمعية البنوك تستقبل وفداً مصرفياً ومالياً عربياً وأوروبياً

التقى مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح وفداً من صندوق النقد العربي والبنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي وأطلعهم على الدور الذي تقوم به الجمعية في خدمة الأعضاء. وتناول اللقاء نشاطات سوق ما بين البنوك في الأردن (Interbank Market) وهيكل أسعار الفائدة والجودبير (سعر فائدة الإقراض ما بين البنوك) ودرجة ارتباطه بسعر فائدة الإقراض لليلة واحدة الذي ينفذه البنك المركزي. وبين الدكتور قندح أن هنالك ارتباطاً كبيرا بين السعر المعلن صباحاً لليلة واحدة على الموقع الالكتروني للجمعية وبين سعر الفائدة لليلة واحدة المنفذ بين البنوك على أموالها في البنك المركزي مما يعني بأن سعر الجودبير لليلة واحدة يمكن اعتباره مؤشراً لأسعار الفائدة قصيرة الأجل.

وتطرق الدكتور قندح في عرض تقديمي له خلال اللقاء إلى حجم موجودات البنوك العاملة في الأردن وتوزيع تسهيلاتها الائتمانية حسب القطاع وودائعها مفصلة بين البنوك التجارية والإسلامية والأجنبية. وأشار أن حصة البنوك الإسلامية في السوق المصرفية تتراوح ما بين ١٢-١٥٪ من السوق من حيث الموجودات والتسهيلات الائتمانية والودائع. وبين أن حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك ما تزال صغيرة ولا تتجاوز ١٠٪، مبيناً أن هناك عدة برامج وآليات للإقراض ولضمان الائتمان تنفذ بالتعاون بين الجهاز المصرفي وبعض المؤسسات الدولية والحكومة ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الصناعة والتجارة والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، وآليات أخرى تتم بالتعاون مع البنك المركزي والبنوك لتحفيزها على تقديم المزيد من التمويل لهذا القطاع. وقال قندح أن الجهاز المصرفي في وضع سليم ومعافى بفضل السياسات الائتمانية السليمة الملتزمة بمعايير ومتطلبات البنك المركزي الأردني، مشيداً بالرقابة الحصيفة للبنك المركزي والتعاون الكبير بين البنوك الأعضاء والبنك المركزي وجمعية البنوك. كما تطرق قندح لعمليات السوق المفتوحة التي أطلقها البنك المركزي والهادفة لتنظيم السيولة من خلال شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية.

◆ جمعية البنوك تستقبل وفد طلابي من كلية الأعمال في جامعة يوتا

استقبلت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ٢٠١٢/٣/١١ وفد طلابي من كلية الأعمال في جامعة يوتا الأمريكية والذي يزور الأردن بهدف التعرف على بيئة الأعمال الأردنية وذلك ضمن خطة الجامعة لمساعدة طلبة تخصص إدارة الأعمال على الاستراتيجيات التي يتم تبنيها لتكون منافسة في القطاعات التي تهم الطلاب وكيفية تحدد الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية هذه الاستراتيجيات.

وضم الوفد ١٣ طالبا وعميد الكلية ومدير الكلية ومساعده، حيث التقوا مدير عام جمعية البنوك الدكتور عدلي قندح والذي قام باطلاعهم على أبرز التطورات التي شهدها الاقتصاد الوطني لاسيما في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها وكذلك أزمة منطقة اليورو والتداعيات التي رتبتها الحراكات الشعبية التي تشهدها المنطقة العربية والتي عمقت حالة عدم اليقين في أسواق المنطقة. وعرض الدكتور قندح للبيئة المصرفية الأردنية والتطورات التي شهدتها ودور البنوك في التنمية الاقتصادية، كما تم اطلاعهم على ابرز المؤشرات المصرفية من حيث الودائع والقروض والتسهيلات التي توفرها البنوك.

◆ جمعية البنوك تستقبل وفد مصرفي صيني للاطلاع على التجربة المصرفية الأردنية

زار جمعية البنوك في الأردن وفد مصرفي صيني بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٢ بهدف الاطلاع على التجربة المصرفية الأردنية وآفاق التعاون مع البنوك المحلية في ظل تنامي النشاطات الاقتصادية الصينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبحث إمكانية اتخاذ الأردن مركزاً مصرفياً للتعاملات الصينية في المنطقة.

وعبر الوفد الصيني الذي يمثل غرفة التجارة الدولية الصينية (اي سي سي) عن تقديره للعلاقات التي تربط الأردن والصين في مختلف المجالات ورغبته قطاع الأعمال في تطوير بيئة الأعمال بين البلدين.

وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية باسم السالم، إن الوضع الاقتصادي في الأردن ايجابي رغم ما تسهده المنطقة من اضطرابات سياسية. وبين أن الأردن يصنف على انه من الاقتصاديات الناشئة ورغم شح الموارد الطبيعية إلا انه يمتاز بتطور البنية التحتية ومن ابرز المصدرين للفوسفات والبوتاس على مستوى العالم. وقال إن الأردن بقيادة جلالة الملك تبنى إصلاحات اقتصادية خلال السنوات العشرة الماضية كان للقطاع الخاص فيه دورا أساسيا وعنوانها الانفتاح الاقتصادي. وأشار إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بعدما تنامى بنسبة ٨٪ في الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، عاد إلى التراجع على وقع تداعيات الأزمة المالية العالمية ليبلغ ٢,٤٪ لعام ٢٠١١. وقال إن مؤشرات القطاع المصرفي ايجابية من حيث الربحية ورأس المال إلى جانب نمو التسهيلات الائتمانية بنسبة ٩,٧٪ في عام ٢٠١١ ونمو الودائع بنسبة ٨,٣٪. وأكد السالم أن هذه المؤشرات دليل على الثقة العالية في النظام البنكي والاقتصاد الأردني بشكل عام. وقال السالم أن الأردن كان في طليعة الدول التي حررت اقتصادها وكانت التجربة محل احترام الجميع حيث أعطى الأردن مثالا للدول الناشئة القادرة على تحقيق نجاحات رغم الصعوبات المتصلة بندرة الموارد الطبيعية.

وقدم مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح عرضاً حول القطاع المصرفي في المملكة وهيكل البنوك بين تجارية وعربية وأجنبية وأخرى تعمل بنظام الصيرفة الإسلامية. وأشار إلى أهمية البنوك في الاقتصاد الأردني وإسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي والتي شكلت موجوداتها ١٨٦٪ من الناتج المحلي. ومعظم هذه المؤشرات تراجعت بسبب تأثير الأزمة المالية على سوق عمان المالي.

وقال قندح أن البيئة الاستثمارية في القطاع البنكي محفزة لتملك الأجانب والعمل في المصارف من خلال الاستحواذ على بنوك قائمة أو من خلال بورصة عمان أو فتح فروع جديدة لبنوك أجنبية في المملكة. وبين أن موجودات البنوك تضاعفت في العقد الماضي مع النمو الملحوظ في الودائع والتسهيلات. مشيراً إلى الصعوبات التي واجهت البنوك في ظل الأزمات التي شهدها العالم والتي أدت إلى ارتفاع نسبة الديون غير العاملة إلى حوالي ٨,٥٪.

وأشاد رئيس الوفد الصيني نائب رئيس غرفة التجارة الصينية الدولية ريج شودي بالعلاقات الأردنية الصينية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية. وأعرب عن تطلع البنوك الصينية للعمل مع البنوك الأردنية في تمويل نشاطات الشركات الصينية التي أخذت في التنامي في السنوات الماضية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ودار حوار بين أعضاء الوفد وأعضاء مجلس إدارة الجمعية حول الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الأردنية. وأكد السالم استعداد البنوك للعامل مع مجتمع الأعمال الصيني ووعد بتشكيل لجنة للتشبيك بين غرفة التجارة الدولية الصينية ومؤسسة تشجيع الاستثمار حول المشروعات التي يمكن للجانب الصيني الاستثمار فيها بالأردن.

◆ لتعزيز التعاون بين الطرفين جمعية البنوك تجتمع مع ممثلي البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك الاستثمار الأوروبي

عقد مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح اجتماعاً مع ممثلين لبنك الاستثمار الأوروبي تم خلاله مناقشة التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي في المملكة وسبل تعزيز التعاون بين الجانبين. وتأتي زيارة البنك للمملكة التي تهدف إلى التعرف على الفرص والتحديات وتوجهات القطاع المصرفي في المنطقة، استكمالا للدراسة التي أجرتها دائرة الدائرة الاقتصادية في بنك الاستثمار الأوروبي المصرفية في منطقة الشرق الأوسط . وناقش ممثلو البنك هيكل القطاع المصرفي الأردني والعمليات التشغيلية للقطاع. وتطرق الاجتماع إلى المؤتمر الذي سيعقد في ٢٨ أيار ٢٠١٢ في منطقة البحر الميت تحت عنوان التحول في المرحلة التحولية (transition to transition) حيث أكد البنك على ضرورة مشاركة جمعية البنوك في هذا المؤتمر. كما تطرق الاجتماع إلى تحديد الموضوع التي يمكن للجمعية ان تتعاون فيها مع البنك لاسيما عقد ندوة حول تمويل التجارة والشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تم عقد اجتماع مع ممثلي بنك الاستثمار الأوروبي وتم بحث آليات وأوجه الاستثمار التي يمكن تقديمها من قبل البنك للأردن.

◆ جمعية البنوك تشارك باجتماع نظمته المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية

شاركت جمعية البنوك في الأردن في الاجتماع الذي نظمته المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية للتعارف بين الجهات العاملة في مجال دعم وتطوير القطاع الخاص في الأردن وممثلي مختلف الأقسام ذات العلاقة في السفارة الأمريكية في عمان. وتبادل المجتمعون في اللقاء الذي حضره السفير الأمريكي في عمان يوم ٢٢ نيسان ٢٠١٢ الأفكار حول فرص تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجهات

ذات العلاقة في المملكة والجهات الرديفة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد مثل الجمعية بالاجتماع ناديا السعيد نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية ود. عدلي قندح المدير العام للجمعية.

◆ جمعية البنوك تصدر دراسة حول المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن

أعدت جمعية البنوك في الأردن دراسة حول المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بينت فيها الدور الذي تضطلع به البنوك من حيث إسهاماتها في مجال المسؤولية المجتمعية.

وأظهرت الدراسة ارتفاع المبالغ التي أنفقتها البنوك في الأردن على مبادرات المسؤولية المجتمعية بنسبة ١٤٪ لتصل إلى ٣٦,٩ مليون دينار في عام ٢٠١١ مقارنه مع ٣٢,٤ مليون دينار في عام ٢٠١٠. وبينت الدراسة ان إجمالي مساهمات البنوك في مبادرات المسؤولية المجتمعية تشكل ما بين ٩-١٠٪ من صافي ربح البنوك خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

وأشارت الدراسة إلى أن مساهمات البنوك في مبادرات المسؤولية الاجتماعية تغطي عدداً كبيراً من المجالات بما فيها ذوي الاحتياجات الخاصة والمجالات الثقافية والفنية والمهنية والطفل والمرأة والأسرة والخدمات الاجتماعية والخيرية والمجالات البيئية والسياحية والتراثية والدينية ومجالات التنمية والفقر والمجالات الرياضية والصحية والتعليم ودعم مؤسسات ثقافية واجتماعية واقتصادية ووطنية.

وقال مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح إن الجزء الأول من الدراسة تناول خلفية نظرية عن المسؤولية المجتمعية من حيث المفهوم والدوافع والأبعاد، أما الجزء الثاني فبحث في واقع وأدوار المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن، حيث استعرض لمحة عن البنوك في الأردن وناقش مسؤولياتها المجتمعية وحجم مساهماتها وتوزيعها على القطاعات المختلفة، كما تناول هذا الجزء أنماط المسؤولية المجتمعية للبنوك في الأردن والخصائص التي تتصف بها ممارسات تلك البنوك في مجال المسؤولية.

◆ جمعية البنوك تصدر دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة للبنوك في الأردن

نظمت جمعية البنوك بتاريخ ٢/٩/ ٢٠١٢ حفل إطلاق لدليل الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة من البنوك العاملة في الأردن، والذي يبرز التطورات التي شهدتها الخدمات المصرفية حتى عام ٢٠١٢.

وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية باسم خليل السالم في كلمة قدمها خلال الحفل أن هذا الدليل يعد الأول من نوعه على مستوى الأردن وعلى مستوى المنطقة، ويأتي استجابةً للتطورات التي شهدتها الخدمة المصرفية في الأردن كماً ونوعاً، وليعطي فكرة كافية عن الخدمات المصرفية وخصائصها ومواصفاتها والبنوك التي تقدمها. وأكد السالم أن الدليل جاء شاملاً ومفصلاً لجميع الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية التي تقدمها البنوك العاملة في المملكة، وأعرب عن أمله في أن يسهم الدليل في تعزيز المعرفة المصرفية لدى عملاء البنوك، أفراداً وشركات، وأن يحقق غاياته كدليل ترويجي وتعريفي يهدف إلى تطوير الوعي المصرفي. وأضاف السالم أن الجمعية تستهدف من إصدار الدليل التعريف بالخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك وتعزيز التنافسية بينها للوصول إلى تطوير الخدمات والمنتجات الموجودة وإدخال خدمات وحلول مصرفية جديدة. كما أن إصدار الدليل يتوافق مع القيم التي تسعى الجمعية إلى تعزيزها ومنها تطوير أساليب الخدمة المصرفية وتطوير الأفكار الإبداعية التي تضفي على الخدمات المصرفية طابع الجودة والتميز.

من جانبه قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح أن الدليل يوفر قاعدة بيانات ومعلومات جديدة وحصرية لم تقدمها أية جهة من قبل بهذه الشمولية والتفصيل. وأضاف ان الدليل سيمكن مختلف الجهات ذات العلاقة من بنوك وعملاء بكافة فئاتهم وشرائحهم من الاستفادة من المعلومات المتوفرة لأقصى درجة ممكنة، مشيراً إلى أن الدليل يتوافق مع المعايير العالمية والمحلية للعدالة والشفافية.

وبين قندح أن الدليل جاء في ثلاثة أجزاء تضمن الأول فصلين أعطيا فكرة عامة عن الجهاز المصرفي ونشأة ومفهوم وخصائص الخدمات المصرفية. واستعرض الجزء الثاني الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة من البنوك التجارية، فيما استعرض الجزء الثالث الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية.

هـ. إصدارات جمعية البنوك خلال عام ٢٠١٢

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٢ بإصدار المطبوعات التالية:

◆ التقرير السنوي

أصدرت جمعية البنوك في الأردن تقريرها السنوي الثالث والثلاثون، والذي تضمن تطورات الجهاز المصرفي في عام ٢٠١١ من ناحية السيولة والموجودات والمطلوبات ورأس المال. كما تضمن تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في المملكة والخدمات المصرفية الجديدة التي طرحتها البنوك وتطور القوى البشرية العاملة في البنوك وعدد فروع البنوك في أنحاء المملكة كافة. كما سلط الضوء على آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات العالمية وكذلك التطورات الاقتصادية الوطنية وابرز النشاطات التي نفذتها جمعية البنوك في العام ذاته.

◆ دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة من البنوك العاملة في الأردن

وهو دليل يعتبر الأول من نوعه على مستوى المملكة والمنطقة، حيث يتضمن على معلومات مفصلة وشاملة عن مختلف الخدمات والمنتجات المقدمة من البنوك، وخصائصها مصنفة حسب البنك (تجاري، إسلامي) ونوع الخدمة ومزود الخدمة، ومبوبة وفقاً للجهات المستفيدة (أفراد (تجزئة)، وشركات كبرى ومتوسطة وصغيرة).

◆ سلسلة كراسات الجمعية

- كراسة رقم (١): «كلمتي معالي السيد باسم خليل السالم ومعالي الدكتور زياد فريز»، تضمنت هذه الكراسة على كلمة معالي السيد باسم خليل السالم رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، وكلمة معالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني وذلك في اللقاء السنوي للأسرة المصرفية مع محافظ البنك المركزي الأردني الذي نظمته الجمعية بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٨، حيث تضمنت الكلمات تلخيص واف وشامل لمختلف التطورات المصرفية والمالية والنقدية والاقتصادية في الأردن خلال الآونة الأخيرة.

- كراسة رقم (٢): «الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١١»، حملت هذه الكراسة في طياتها تلخيصاً وافياً للتطورات التي شهدها القطاع المصرفي الأردني خلال العام ٢٠١٠، حيث تناولت تطور أداء البنوك من حيث البنود الرئيسية في المركز المالي وقائمة الدخل ومقاييس الربحية خلال العام ٢٠١١.

- كراسة رقم (٣): «المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن عامي ٢٠١٠ و٢٠١١»، حيث أتت هذه الكراسة لإظهار الدور الكبير الذي تضطلع به البنوك من حيث إسهاماتها في مجال المسؤولية المجتمعية.

- كراسة رقم (٤): «قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا)»، حيث وضحت الكراسة قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) وبينت الجهات المستهدفة من القانون، إضافة لتوضيح أهم التبعات الناتجة عن عدم الامتثال لهذا القانون، بالإضافة إلى أهم المناهج التي تم تطبيقها من خلاله.

- كراسة رقم (٥): «الآثار المترتبة على رفع الضريبة على البنوك وفرض ضريبة تصاعدية» وتأتي هذه الكراسة في ظل ما يثار حول تعديل قانون الضريبة ورفع الضريبة على البنوك، بما في ذلك مبدأ التصاعدية الضريبية في تحصيل إيرادات الخزينة، حيث تناولت واقع ربحية البنوك في السنوات الأخيرة ومقارنتها بعدة جوانب والتي تبين من خلالها أن البنوك ليست الأكثر ربحية في المملكة، بالإضافة إلى أن ربحيتها تعتبر أقل مقارنة مع ربحية البنوك في الدول المجاورة ومع هذا في تدفع أعلى نسبة ضريبة من بين القطاعات داخل المملكة، وأعلى من نسب الضريبة المفروضة على البنوك في الدول المجاورة. كما ناقشت الكراسة الآثار المتوقعة من تطبيق الضريبة التصاعدية على البنوك.